حصيلة العمل الحكومي

إنجازات وإصلاحات
2012 -2016

يوليوز 2016

حصيلة العمل الحكومي

إنجازات وإصلاحات
2012 - 2016

يوليوز 2016

الفهرس

- تقديم 5
- الإنجازات الكبرى في الحصيلة
  1. تعزيز الثقة والاستقرار والحريات وإرساء خدمة عمومية شفافة ومستمرة وفعالة 15
  2. إعادة الاعتبار للمواطن وتصحيح التوازن الاجتماعي ومحاربة الفوارق المجالية 33
  3. تحرير المالية العمومية واستعادة التوازنات وحماية القرار الاقتصادي السيادي 67
  4. دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار 81
  5. إنجاز وإطلاق إصلاحات كبرى وتنزيل الدستور وإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز إشعاع المغرب 105
- الخلاصة 131

تقديم

- تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم أهم الإصلاحات والإنجازات الحكومية خلال الفترة 2012-2016، والتي نتجت عنها تحولات ملموسة في الحياة اليومية للمواطن وللمقاولة أو في الإطار السياسي والاقتصادي، والاعتماد على مؤشرات رقمية تتيح المقارنة بين الوضع الحالي والوضع السابق؛
- هذه الحصيلة هي نتاج عمل جماعي لمختلف مكونات الأغلبية الحكومية وثمرة لمنطق سياسي جديد؛
- إن تقدير قيمة وأهمية الإنجازات يتطلب الوقوف عند الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طبعت مجيء الحكومة، والسياق الاستثنائي والظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة اللذان اشتغلت في إطارها، فضلا عن حجم الانتظارات الاجتماعية والاستحقاقات الدستورية والسياسية الجديدة المرتبطة بالدستور الجديد؛
- تقديم الحصيلة هو تفعيل لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتمكين المواطن من معرفة أثر صوته ومشاركته الانتخابية.

تقديم

بالرغم من:	وبفضل:	تحققت:
الانطلاق من وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة 2011/2012 الاشتغال في سياق خارجي وداخلي استثنائي 2012/2015	منطق سياسي جديد عمل جماعي للأغلبية	إصلاحات وإنجازات كبرى همت : 1. الحياة اليومية للمواطن 2. الحياة اليومية للمقاولة 3. تعزيز جاذبية المغرب

وضعية سياسية واقتصادية صعبة 2012/2011

انطلقت التجربة الحكومية في ظل (2/1):

- سياق وطني استثنائي بفعل الحراك الاجتماعي والاحتجاج السياسي في الشارع ضد الفساد والاستبداد، وذلك طيلة 2011، وفي ظل ما سمي بالربيع العربي، إذ امتدت الاحتجاجات لتشمل أزيد من 110 مدينة وبمعدل يفوق 50 تظاهرة ووقفة احتجاجية يوميا.
- مخاطر تهديد الاستقرار الاجتماعي، وانتشار احتلال الملك العام، وتعطيل المرافق العمومية الأساسية في الصحة والتعليم والقضاء والجماعات المحلية بفعل الإضرابات المستمرة.

وضعية سياسية واقتصادية صعبة 2012/2011

انطلقت التجربة الحكومية في ظل (2/2):

- وضعية اقتصادية ومالية صعبة وأزمة تهدد الميزانية العمومية بالإفلاس والعجز على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية ومواصلة المجهود التنموي بسبب الارتهان لارتفاع أسعار البترول التي فاقت 110 دولار وارتفاع نفقات المقاصة إلى 56,5 مليار درهم في سنة 2012، مما أدى إلى:
  - تفاقم عجز الميزانية لتبلغ 7,2% من الناتج الداخلي الخام ؛
  - تفاقم عجز العمليات الجارية لميزان الأداءات لتبلغ 9,5 %من الناتج الداخلي الخام ؛
  - تسارع تراجع احتياطات العملة الصعبة إلى حدود أربعة أشهر وثلاثة أيام؛
  - تفاقم مديونية الخزينة بمعدل ارتفاع 4 نقط سنويا منذ 2009.

وضعية سياسية واقتصادية صعبة 2012/2011

هي مؤشرات وضعت المغرب أمام خطر اختناق حاد للمالية العمومية، وبرنامج تقويم هيكلي جديد، قد تفقد معه البلاد استقلال وسيادة القرار الاقتصادي والمالي وتتراجع الثقة في الاقتصاد الوطني والجاذبية الاستثمارية والاقتصادية.

سياق استثنائي لاشتغال الحكومة

اشتغلت الحكومة في ظل (2/1):

- محيط إقليمي غير مستقر وهش بفعل التحولات السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة وخاصة في شمال إفريقيا (مصر، تونس، ليبيا) وتوسع مخاطر وتحديات الإرهاب العابر للحدود.
- استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية بشكل حاد عند شركاء المغرب وخاصة في الاتحاد الأوربي وعدد من دوله كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا مما كانت له انعكاسات سلبية على الصادرات المغربية، والسياحة وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج؛
- إكراهات ثلاث سنوات من الجفاف وتأخر التساقطات المطرية.

سياق استثنائي لاشتغال الحكومة

اشتغلت الحكومة في ظل (2/2):

- استحقاقات كبرى مطروحة كتنزيل قوانين ومؤسسات دستور 2011، وتفعيل عدد من الإصلاحات المعطلة والمؤجلة كإصلاح صندوق المقاصة وأنظمة التقاعد وإنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتطبيق اتفاق الحوار الاجتماعي ل26 أبريل 2011؛
- استهداف مستمر من أجل الإرباك والتشويش وافتعال أزمات سياسية مع الأحزاب سواء في الحكومة أو في المعارضة، وافتعال توترات متواصلة في العلاقة مع النقابات ورجال الأعمال والإعلام والجمعيات، ومحاولات متعددة لتعطيل وإرباك العمل التشريعي والرقابي للمؤسسة التشريعية.

منطق جديد في العمل السياسي لإنجاز الإصلاح

- بَرَزَ خلال هذه الولاية الحكومية منطق جديد في العمل السياسي يتمثل في:

1. نموذج جديد مبني على التعاون بين المؤسسات، ونبذ التحكم والإقصاء؛
2. الوفاء بالعهود؛
3. الصدق والوضوح مع المواطن؛
4. مصالحة المواطن مع السياسة وتعزيز الثقة؛
5. تقدير قيمة الخدمة العمومية؛
6. الحرص على الشفافية والمساواة في العلاقة مع المواطنين؛
7. أسلوب جديد في العلاقة مع المقاولة وتيسير نشاطها دون ابتزاز ولا تماطل.

الإنجازات الكبرى

إنجازات قوية في خمسة محاور

1. تعزيز الثقة والاستقرار والحريات وإرساء خدمة عمومية شفافة ومستمرة وفعالة
2. إعادة الاعتبار للمواطن وتصحيح التوازن الاجتماعي ومحاربة الفوارق المجالية
3. تحرير المالية العمومية واستعادة التوازنات وحماية القرار الاقتصادي السيادي
4. دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار
5. إنجاز وإطلاق إصلاحات كبرى وتنزيل الدستور وإصلاح العدالة وإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز إشعاع المغرب

1

تعزيز الثقة والاستقرار والحريات
وإرساء خدمة عمومية
شفافة ومستمرة وفعالة

عودة إلى الفهرس

1 تعزيز الثقة والاستقرار والحريات وإرساء خدمة عمومية شفافة ومستمرة وفعالة

1. استعادة السير العادي للمرافق العمومية وتراجع الإضرابات.
2. إلغاء التوظيف المباشر وإرساء تكريس قواعد الاستحقاق والمساواة والشفافية في الولوج للوظيفة العمومية والتعيين في المسؤولية.
3. تأسيس علاقة جديدة بين المواطن والإدارة تقوم على قيم الخدمة والقرب والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.
4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع.
5. تقوية حقوق الإنسان والحريات العامة والارتقاء بأدوار المجتمع المدني.

1. استعادة السير العادي للمرافق العمومية وتراجع الإضرابات

1. **ضمان استمرارية الخدمات العمومية** عبر إعمال قاعدة الأجر مقابل العمل، مما كان له دور بالغ في الحد من الإضرابات غير المبررة، وشل المرافق العمومية الحيوية كالمدارس والمستشفيات والمحاكم والجماعات الترابية، وذلك دون المس بالحق الدستوري في الإضراب.

وكمثال، فإن ثلثي الزمن المدرسي كانت تضيع قبل تطبيق هذا الإجراء، وكانت نسبة المشاركة في الإضراب في قطاع الصحة تبلغ أزيد من 45% في سنة 2012 في حين انتقلت إلى حدود 5% بعد تطبيق هذا الإجراء.

1. استعادة السير العادي للمرافق العمومية وتراجع الإضرابات

2. **إنهاء احتلال ملك الدولة** ومقرات الإدارات والمؤسسات العمومية وإيقاف اللجوء إلى هذا الأسلوب في الاحتجاج.
3. **مناهضة التغيب غير المشروع عن العمل** وبدء العمل بعزل الموظفين الأشباح حيث بلغ عددهم 2107 موظفا خلال الفترة 2012-2014، كما تم إطلاق موقع إلكتروني للتبليغ عنهم http://www.stopabsence.ma/ar/index.asp
4. بدء **الحد من الجمع بين الوظائف في القطاعين العام والخاص** خارج القانون، خاصة في قطاعي التربية الوطنية والصحة.
5. **تراجع عدد الإضرابات المندلعة في القطاع الخاص** من 474 إضراب سنة 2011 إلى 265 إضراب سنة 2015.
6. **ارتفاع عدد الإضرابات المتفاداة في القطاع الخاص** من 930 إضراب سنة 2011 إلى 1310 سنة 2015.

1. استعادة السير العادي للمرافق العمومية وتراجع الإضرابات

ارتفاع عدد الإضرابات المتفاداة بالقطاع الخاص (2015-2011)

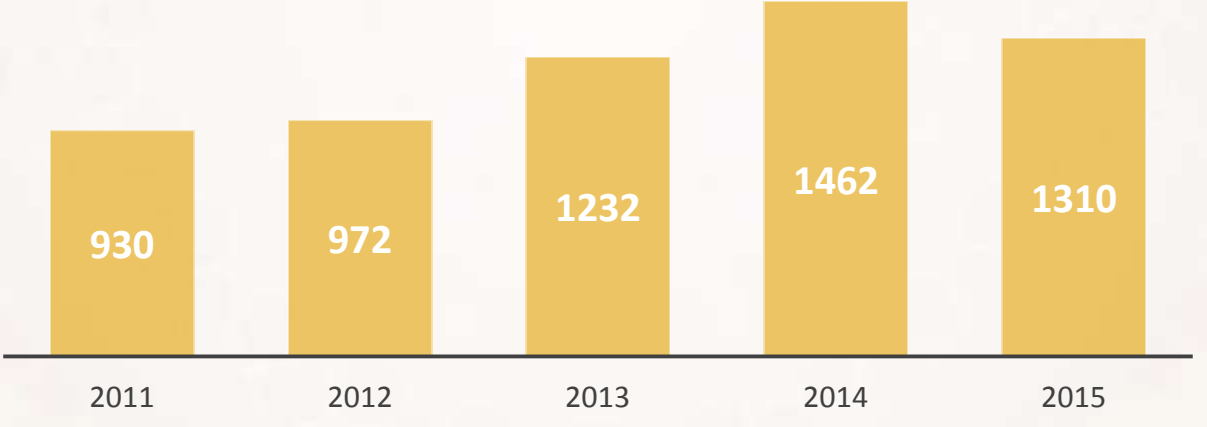

1. استعادة السير العادي للمرافق العمومية وتراجع الإضرابات

تراجع عدد المضربين بالقطاع الخاص (2011-2015)

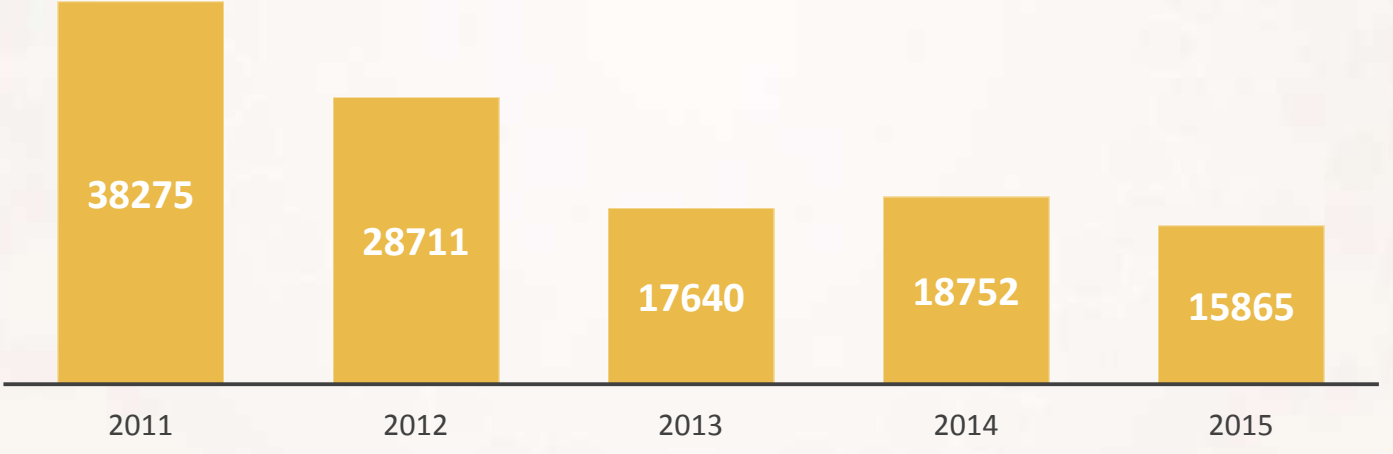

2. إلغاء التوظيف المباشر وإرساء تكريس قواعد الاستحقاق والمساواة والشفافية في الولوج للوظيفة العمومية والتعيين في المسؤولية

1. **إلغاء التوظيف المباشر واعتماد التوظيف عبر المباراة** مما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص وينهي أسلوب الولوج للوظيفة عبر الاحتجاج، وذلك وفقا لأحكام الفصل 31 من الدستور، حيث تم تنظيم 4.811 مباراة همت 91.366 منصب في الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات الترابية.
2. **اعتماد إلزامية نشر الإعلانات عن المباريات** وشروطها ونتائجها على الموقع الإلكتروني الرسمي www.emploi-public.ma.
3. **فتح المناصب العليا للترشح وللتباري** تنزيلا للفصل 92 من الدستور، حيث تمت المصادقة على التعيين في 689 منصب عال بعد التداول في شأنها في المجلس الحكومي.
4. **تعزيز ولوج النساء لمناصب المسؤولية** حيث انتقلت نسبة النساء في مناصب المسؤولية في الإدارة **من 6% إلى حوالي 17%**.

3. تأسيس علاقة جديدة بين المواطن والإدارة تقوم على قيم الخدمة والقرب والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة

1. **إرساء آلية تلقي الشكايات الإلكترونية** في عدد من القطاعات الوزارية كالعدل والتجهيز والاتصال والوظيفة العمومية.
2. **تقوية عدد الخدمات على الإنترنت**، إذ تصل إلى 54 خدمة كالسجل العدلي وأخذ المواعيد في المستشفيات والشباك الإليكتروني لطلب الوثائق الإدارية، مما حسن ترتيب المغرب ب38 نقطة في مؤشر الحكومة الإلكترونية المعتمد من لدن الأمم المتحدة.
3. **إطلاق خدمات هاتفية مباشرة** في قطاعات حيوية، كالصحة للاستشارة والتوجيه في حالات التسمم، واليقظة الوبائية، والمساعدة الطبية المستعجلة 141، أو "موعدي"، و"صحتي".
4. **تمكين المواطنين من تقديم الشكايات للهيأة العليا** للاتصال السمعي البصري مع تحديد 90 يوم كحد أقصى للرد، وكذلك إلى **قنوات القطب العمومي** في إطار قيامها بالخدمة العمومية.
5. **إحداث وكالات القرب ومراكز النداء** لعدد من الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين.

4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع

1. **إحالة أزيد من 31 ألف قضية فساد ورشوة على القضاء** خلال الفترة 2012-2014.
2. **إحالة 31 ملفا ورد في تقارير المجلس الأعلى للحسابات على النيابة العامة** ما بين سنتي 2012 و2015، مقابل 39 ملفا فقط أحيل على النيابات العامة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011.
3. **إقرار آليات لتتبع ثروة القضاة واتخاذ الإجراءات التأديبية بسبب الإثراء غير المبرر** أو الإخلال بواجب الاستقلال والنزاهة. وتم اتخاذ قرارات زجرية من قبل المجلس الأعلى للقضاء في حق 23 قاضيا من أصل 28 حالة أحيلت عليه في سنتي 2013 و2014.
4. **تجريم الإثراء غير المشروع للموظفين والمسؤولين العموميين المصرحين بممتلكاتهم** تحت طائلة المصادرة وأداء غرامة في حدود مليون درهم.

4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع

5. **تفعيل مسطرة حماية المبلغين والشهود والضحايا** وانطلقت الاستفادة من هذه المسطرة.
6. **إطلاق الرقم الأخضر للتبليغ على الرشوة** ونتج عنه، إلى نهاية 2015 ضبط 11 حالة تلبس.
7. **تشجيع التبليغ على جرائم الرشوة** بعدم المتابعة أو الإعفاء من العقوبة في القانون الجنائي في 2013.
8. **تجريم الرشوة في القطاع الخاص** وتمديد تجريم الرشوة لتشمل الموظف الأجنبي و**تجريم الوساطة في الرشوة**.

4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع

9. إرساء نظام التعاقد ونظام طلبات العروض لدعم مشاريع الجمعيات وللاستفادة من الرخص.

10. نشر أسماء المستفيدين من رخص المقالع والنقل الجماعي للمسافرين بين المدن في إطار تنزيل مبدأ شفافية الاستفادة من الامتيازات العمومية.

11. نشر لائحة السكن الوظيفي والإداري المحتل بدون سند قانوني على مستوى التعليم والصحة وإنهاء ذلك.

12. إرساء منظومة لطلبات العروض بقنوات الإعلام البصري العمومي.

4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع

13. **تعويض نظام الرخص** والامتيازات في قطاع التجهيز والنقل **بنظام التعاقد** على أساس دفاتر التحملات مع اللجوء إلى طلبات عروض مفتوحة للتنافس وتكافؤ الفرص والمساواة (نقل المسافرين، النقل الدولي، النقل المدرسي، شبكات الفحص، نقل البضائع، النقل، تعليم السياقة).

14. **تشديد المراقبة لفرض احترام الشروط** الملتزم بها في إطار نظام التعاقد.

15. **استرجاع الأراضي المسلمة** في إطار دفاتر تحملات (سوجيطا وصوديا) والمقدرة بـ 700 هكتار سنة 2013، وإطلاق برنامج استعجالي لحماية الملك العمومي البحري

4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع

16. **اعتماد القانون المتعلق بالمقالع لضمان تكافؤ الفرص** وحرية المبادرة والمساواة بين المستثمرين في هذا المجال.

17. **اعتماد قانون للمناجم** بما **يفتح المجال للمنافسة**.

18. **بلورة مشروع إصلاح النظام المنجمي التقليدي** بمنطقة تافيلالت وفجيج، بمنهجية تشاركية مع الصناع المنجميين التقليديين والمنتخبين والمجتمع المدني والإدارات المعنية، وتم الشروع في تنفيذ مضامين هذا الإصلاح.

4. تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد والريع

19. تعزيز الحكامة من خلال **تطوير الإدارة الإلكترونية و التقليص من الفساد الإداري** في عدد من القطاعات التي تعرف نشاطا وعلاقات واسعة مع المرتفقين والمقاولات، قطاع التجهيز والنقل نموذجا :

- الحد من تدخل الموظفين في مجموعة من الإجراءات، **حجز إلكتروني لحوالي 2470000 موعد لاجتياز امتحان رخصة السياقة**
- تعزيز الشفافية وتقريب الإدارة من المرتفقين مع إشراكهم في المساطر الإدارية عبر الأنترنيت، **أكثر من 90% من الشكايات عبر الأنيرنيت تتم الإجابة عليها**
- **إشراك المواطنين في** تحسين الخدمات العمومية عبر **التبليغ عن العيوب الملاحظة على المنشآت العامة**
- تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات عبر **توفير خدمة الاطلاع على المعلومات الخاصة** والنشر الاستباقي للمعلومات
- **إحداث مرصد للصفقات العمومية**

5. تقوية حقوق الإنسان والحريات العامة

1. **إقرار إلزامية فتح التحقيق في قضايا التعذيب**، وعدم الإفلات من العقاب في حالة ثبوت حصوله، وقد سجلت سنة 2015 ما مجموعه 147عملية فحص طبي للحالات، كما تقررت متابعة 35 رجل سلطة وأمن ودرك.
2. **إصلاح قانون القضاء العسكري** عبر التنصيص على عدم عرض المدنيين أمام المحاكم العسكرية وإحالة العسكريين على القضاء العادي في حالة ارتكابهم جرائم للحق العام.
3. **تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة** كاعتماد حضور المحامي إلى جانب الأحداث والمصابين بإحدى العاهات وغيرهم، واعتماد تقنية التسجيل السمعي البصري لاستجوابات الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية.
4. **عدم مصادرة أية جريدة وطنية أو إغلاق موقع إلكتروني** بقرار إداري وعدم صدور حكم بالسجن النهائي في حق الصحافيين.

5. تقوية حقوق الإنسان والحريات العامة

5. تمكين الهيئات الوطنية والدولية المستقلة من زيارة أماكن الاحتجاز.
6. **إلغاء العقوبات السالبة للحرية من مدونة الصحافة والنشر**، واعتماد مجلس وطني للصحافة لإقرار احترام أخلاقيات المهنة واحترام كرامة الأفراد وحياتهم الخاصة.
7. **الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية** وجعل اختصاص إيقاف الصحف وحجب المواقع الإليكترونية من اختصاص القضاء.
8. **مضاعفة برامج التعددية السياسية** في الإعلام السمعي البصري وارتفاع البرامج الحوارية.
9. **احترام حق التظاهر** حيث تم تسجيل معدل **30 تظاهرة ووقفة في اليوم**.

5. تقوية حقوق الإنسان والحريات العامة

10. **تمكين المواطنين** وجمعيات المجتمع المدني **من تقديم العرائض** للسلطات العمومية ورفع الملتمسات التشريعية.

11. إعداد مشروع قانون تنظيمي يحدد كيفية وشروط ممارسة **الدفع بعدم دستورية قانون** يمس بالحقوق والحريات المضمونة دستوريا، والذي سيمثل ضمانة كبرى لتعزيز الحقوق والحريات.

12. التوقيع على **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص ضد الاختفاء القسري**، التي صادقت عليها منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 20 دجنبر 2006؛

13. التوقيع على **البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب** وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المصادق عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 18 دجنبر 2002.

14. تنظيم الحوار الوطني الأول حول «**المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة**» سنتي 2013 و2014، بمشاركة أكثر من 10.000 فاعلة وفاعل جمعوي وخبير وطني ودولي.

5. تقوية حقوق الإنسان والحريات العامة

15. **استفادة 18.694 مهاجر** من العملية الاستثنائية **لتسوية الوضعية الإدارية** للأجانب المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية.

16. **الاستفادة من نفس الخدمات الصحية** التي يوفرها نظام المساعدة الطبية: التوقيع في أكتوبر 2015 على اتفاقية إطار يمكن بموجبها ل 20.000 مهاجرا الاستفادة من هذه الخدمات.

17. ضمان **استفادة الأجانب المقيمين بالمغرب من برامج السكن** الاجتماعي (250.000 درهم) والسكن ذو قيمة عقارية منخفضة (140.000درهم).

18. **تسجيل 7.418 من أبناء المهاجرين بمختلف الأسلاك التعليمية النظامية**، وتسجيل 451 مستفيدا من برنامج التربية غير النظامية و603 مستفيدا من برنامج الدعم المدرسي.

إعادة الاعتبار للمواطن وتصحيح التوازن الاجتماعي ومحاربة الفوارق المجالية

عودة إلى الفهرس

2 إعادة الاعتبار للمواطن والتقدم في معالجة اختلالات التوازن الاجتماعي، والحد من الفوارق الصارخة بين العالمين القروي والحضري، وإعطاء الأولوية للفئات الهشة

1. إحداث صندوق التماسك الاجتماعي
2. تفعيل نظام المساعدة الطبية «راميد» وتحسين الخدمات الصحية
3. تخفيض أثمنة الأدوية
4. دعم تمدرس أبناء الأسر الفقيرة وتعزيز الحكامة
5. إرساء الدعم المالي المباشر للأرامل في وضعية هشة
6. إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل
7. تفعيل صندوق التكافل العائلي
8. الزيادة في المنح الجامعية وتوسيع عدد المستفيدين وتقوية الخدمات الجامعية
9. إطلاق التغطية الصحية للطلبة
10. تعزيز الحماية الاجتماعية
11. دعم القدرة الشرائية
12. حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة
13. حماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة
14. النهوض بالتشغيل
15. التنمية القروية والحد من الفوارق المجالية
16. دعم برامج السكن
17. توسيع التضامن ومعالجة الفوارق

1. إحداث صندوق التماسك الاجتماعي

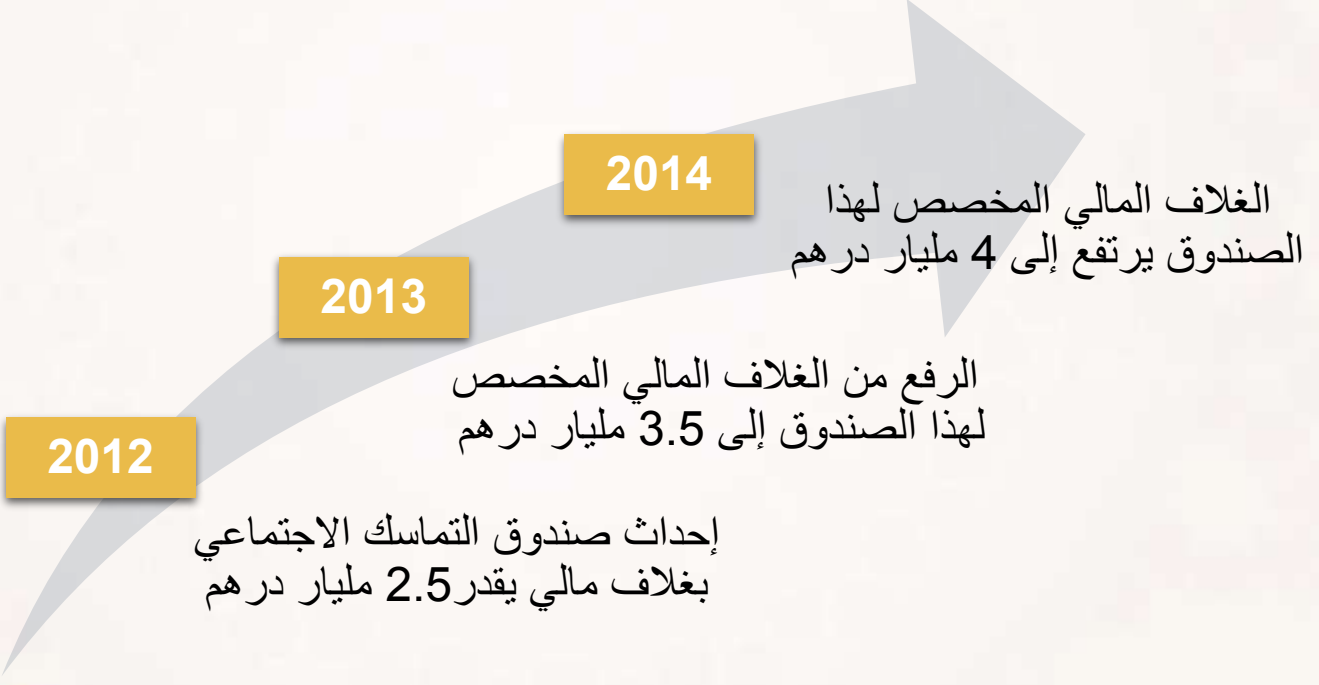

1. إحداث صندوق التماسك الاجتماعي

1. تمويل نظام المساعدة الطبية «راميد» بمعدل يفوق 2 مليار درهم سنويا لفائدة **9,8 مليون مستفيد** من خدماته.

2. تمويل **برنامج «تيسير»** للمساعدات المالية المباشرة **لدعم تمدرس** أبناء الأسر الفقيرة لما يفوق **825 ألف تلميذ وتلميذة.**

1. إحداث صندوق التماسك الاجتماعي

3. **الدعم المباشر** للأرامل في وضعية هشة وتمكين أزيد من **50 ألف أرملة** في منتصف 2016.

4. **دعم للأشخاص في وضعية إعاقة** عبر رفع الميزانية المخصصة لتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة من 16 مليون درهم إلى 44,5 مليون درهم، لضمان الاستفادة من التمدرس.

2. تفعيل نظام المساعدة الطبية «راميد» وتحسين الخدمات الصحية

1. تسجيل **ثلاثة ملايين و400 ألف أسرة** أي 9,2 مليون مستفيد من نظام المساعدة الطبية إلى غاية نهاية سنة 2015، وتشكل نسبة النساء المستفيدات 53%. مما مكن من خفض النفقات المباشرة للأسر في العلاجات بنسبة 38%؛

2. استفادت الأسر المسجلة من العمليات الجراحية الكبرى والتطبيب والأشعة والخدمات ما يعادل 500 ألف يوم استشفائي طوال السنة البيولوجية، مع **التكفل ب800 ألف مصاب بالأمراض المزمنة والمكلفة**.

3. **رفع ميزانية وزارة الصحة** بشكل ملموس من 10,89 مليار درهم سنة 2011 إلى **14,28 مليار درهم** سنة 2016، مع تعزيز الموارد البشرية في القطاع بتخصيص 16.317 منصب شغل، وذلك بهدف دعم المنظومة الصحية وضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية الأساسية.

4. اقتناء **4 مروحيات مجهزة** خاصة بالعالم القروي وتوزيع 330 سيارة إسعاف مجهزة.

2. تفعيل نظام المساعدة الطبية «راميد» وتحسين الخدمات الصحية

5. تشغيل **74 مؤسسة صحية جديدة** منها المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة، والمستشفى الجامعي المتعدد التخصصات بمراكش، و7 مستشفيات إقليمية ومحلية، و3 مستشفيات للأمراض النفسية والعقلية ومستشفيين لسرطان الدم، و12 دار ومصلحة للولادة، و45 مؤسسة صحية أساسية، و16 مركز لتصفية الدم.

6. إحداث **15 مصحة متنقلة للمستعجلات الطبية الاستشفائية** و40 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب، بالإضافة إلى اقتناء وتشغيل أول مستشفى مدني متنقل.

7. **الإعفاء من الأداء بالنسبة للعلاجات الخاصة بالولادة الطارئة**، حيث تم تخصيص دعم مالي للمستشفيات العمومية في هذا الإطار وصل إلى 78 مليون درهم، كما تم إقرار مجانية الفحوصات المخبرية الأساسية للنساء الحوامل بدور الولادة في مختبرات المستشفيات العمومية، بالإضافة إلى مجانية النقل الصحي بالنسبة للحوامل.

3. تخفيض أثمنة الأدوية

1. تخفيض ثمن حوالي 2740 دواء الأكثر استهلاكا في المغرب وذلك بنسب تتراوح ما بين 5% و 80%.
2. توفير دواء جنيس مقاوم لالتهاب الكبد الفيروسي «س» بثمن لا يتعدى 3000 درهم، بعدما كانت تبيعه الشركات الأجنبية بمليون درهم. ويهم هذا الدواء حوالي 625 ألف مواطن مغربي مصاب بهذا المرض.
3. كمثال للانخفاضات المهمة التي شهدتها بعض الادوية المعالجة للأمراض السرطان نذكر ما يلي:

الدواء	الثمن قبل المراجعة	الثمن بعد المراجعة	نسبة التخفيض
ELOXATINE	8490,5 درهم	2555 درهم	**69,91%**
TEMODAL	14800 درهم	6168 درهم	**58,32%**

4. دعم تمدرس أبناء الأسر الفقيرة وتعزيز الحكامة

4. **ارتفع عدد التلاميذ** المستفيدين من "تيسير" لفائدة تمدرس أبناء الأسر الفقيرة **ليصل 828.400 تلميذ وتلميذة** خلال الموسم 2015-2016، مقابل **690 ألف** سنة 2011-2012، بمبلغ مالي يتجاوز 500 مليون درهم؛

5. انتقل عدد المستفيدين من الداخليات إلى 100.138 تلميذا سنة 2015/2014 مقابل 52.806 تلميذا سنة 2010/2009.

6. **إقرار منع الجمع بين التعليم الخاص والعام**.

7. ضمان استمرارية المؤسسات التعليمية.

8. **رفع جهود محاربة الغش وخاصة في الباكالوريا**، حيث انتقل عدد الحالات التي تم رصدها من 1009 حالة غش سنة 2008 إلى 10.956 حالة سنة 2015.

5. الدعم المالي المباشر للأرامل في وضعية هشة

- إرساء **الدعم المالي المباشر للأرامل** في وضعية هشة والمتكفلات بأطفالهن اليتامى على أساس استفادتها من 350 درهما عن كل طفل في حدود 1050 درهما لكل أسرة شهريا

350 درهما عن كل طفل

- تاريخ الشروع في منح الدعم

23 شتنبر 2015

- ارتفاع عدد الأرامل اللواتي استفدن من الدعم المالي المباشر إلى منتصف 2016، إلى 52ألف أرملة بقيمة مالية 260 مليون درهم

50 ألف

6. إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل

1. بعد أزيد من عشر سنوات من المطالبة به، تم يوم 24 أبريل 2015 **إطلاق نظام التعويض عن فقدان الشغل**.

2. **تخصيص 500 مليون درهم** لتمويل هذا الصندوق.

3. سيمكن هذا التعويض الأجير خلال التوقف عن العمل، من **تعويض مادي يبلغ 70% من الأجر** في حدود الحد الأدنى للأجر، ومن الاستفادة من التغطية الصحية، إضافة إلى ما توفره البرامج الحكومية من فرص في التشغيل والتكوين.

4. **معالجة 11.000 ملف تعويض عن فقدان الشغل بقيمة 85,4 مليون درهم** وبمتوسط أجر يناهز 2131 درهم.

7. تفعيل صندوق التكافل العائلي

- تفعيل **صندوق التكافل العائلي** الذي خصص له مبلغ 160 مليون درهم

- يستهدف الصندوق المطلقات المعوزات وأبنائهن، كما تمت مراجعة القانون المنظم للصندوق بهدف تبسيط الإجراءات ذات الصلة بالموضوع وتوسيع الاستفادة منه

- منذ انطلاقته سنة 2011 وإلى غاية شتنبر 2015 ، قام صندوق التكافل العائلي **بتنفيذ 5.969 حكما قضائيا بغلاف مالي يتجاوز 50 مليون درهم**.

8. الزيادة في المنح الجامعية وتوسيع عدد المستفيدين وتقوية الخدمات الجامعية

تطور عدد الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية

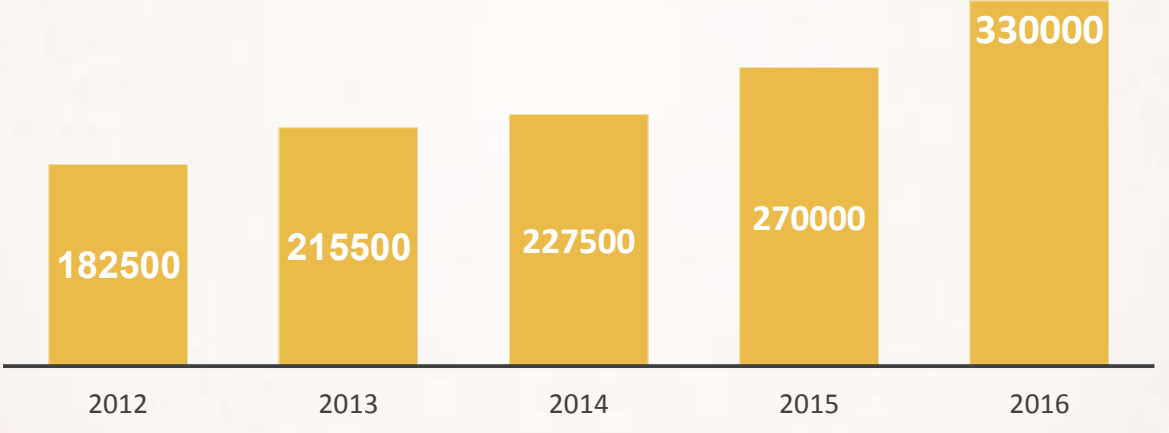

انتقل عدد المستفيدين من المنح من 182.500 طالب وطالبة إلى **330.000** بين الموسمين 2011/2012 و2015/2016.

8. الزيادة في المنح الجامعية وتوسيع عدد المستفيدين وتقوية الخدمات الجامعية

1. **رفع المنحة الجامعية وتوسيع عدد المستفيدين منها**، حيث تمت الزيادة في قيمة المنحة الخاصة بطلبة الإجازة بـ 200 درهم وطلبة الماستر بـ 300 درهم وذلك لأول مرة منذ 30 سنة.

2. **الرفع من الغلاف المخصص للمنح الدراسية بزيادة مليار درهم**، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 75%. وقد خصص مبلغ 1.928 مليار درهم للمنح برسم موسم 2015/2016.

3. الرفع من **القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية** لتصل إلى **58.976 سرير** برسم الموسم الجامعي 2015-2016 **عوض 36.077** سريرا برسم الموسم الجامعي 2011-2012، أي بزيادة قدرها 63%، مع إضفاء الشفافية على طريقة ومعايير الاستفادة من السكن الجامعي.

9. إطلاق التغطية الصحية للطلبة

الحماية الاجتماعية للطلبة

- ضمان العلاجات الصحية لفائدة حوالي 288 ألف طالب خلال السنة الجامعية 2016-2015

110مليون درهم

- تخصيص 110 مليون درهم مع إعفاء طلبة الجامعة العمومية من المساهمة فيه

288 ألف طالب

- إطلاق **نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة**

10.تعزيز الحماية الاجتماعية

1. **الرفع من الحد الأدنى للمعاشات** التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمياومين إلى 1000 درهم شهريا حيث استفاد 12.000 متقاعد ومتقاعد من هذا الإجراء، والرفع التدريجي لهذا الحد الأدنى إلى 1.500 درهم كتدبير مصاحب لإصلاح أنظمة التقاعد.

2. **إلغاء شرط 3240 يوم** من أجل الاستفادة من التقاعد، مع توفير إمكانية استرجاع المؤمن له بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاشتراكاته في حال عدم استيفائه لهذا الشرط، أو استكمال عدد الأيام اللازمة للاستفادة من معاش التقاعد.

3. **توسيع الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص** حيث انتقل عدد الأجراء المصرح بهم من 2,5 مليون سنة 2011 إلى 3,1 مليون أجير سنة 2015.

10.تعزيز الحماية الاجتماعية

4. **إضافة علاجات الفم والأسنان** إلى خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
5. توسيع **الحماية الاجتماعية لأزيد من ثلث الساكنة** عبر اعتماد مشروع قانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، يهم أكثر من 30% من المواطنات والمواطنين.
6. **تمكين أم أو أب المؤمن أو هما معا من التغطية الصحية** بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام، على غرار الزوج والأولاد.
7. إتمام الدراسة المرتبطة بمشروع **التغطية الاجتماعية لمهني قطاع النقل** والجاهزية لبدء التطبيق.

11.دعم القدرة الشرائية

1. **الرفع من الحد الأدنى للأجر** في الوظيفة العمومية إلى **3.000 درهم** استفاد منه **53 ألف موظف وموظفة** بكلفة مالية بلغت 160 مليون درهم.
2. **الرفع بنسبة 10%** على مرحلتين **من الحد القانوني للأجر** على مستوى القطاع الخاص.
3. **الرفع من الحد الأدنى للمعاشات** التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمياومين RCAR يبلغ 1000 درهم شهريا، باستفادة 10.500 متقاعد، والرفع التدريجي لهذا الحد الأدنى إلى 1.500 درهم كتدبير مصاحب لإصلاح أنظمة التقاعد.
4. **دعم صندوق المقاصة للقدرة الشرائية** بما يناهز **160 مليار درهم** خلال الفترة 2012-2016، بما في ذلك مواصلة الحكومة لتحمل الدعم الموجه لغاز البوتان، لتغطية فارق السعر لضمان قرابة 40 درهما كسعر للبيع عن كل قنينة غاز من فئة 12 كلغ، وأيضا تكاليف دعم القمح اللين والسكر.

11.دعم القدرة الشرائية

تطور الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص (القطاع غير الفلاحي)

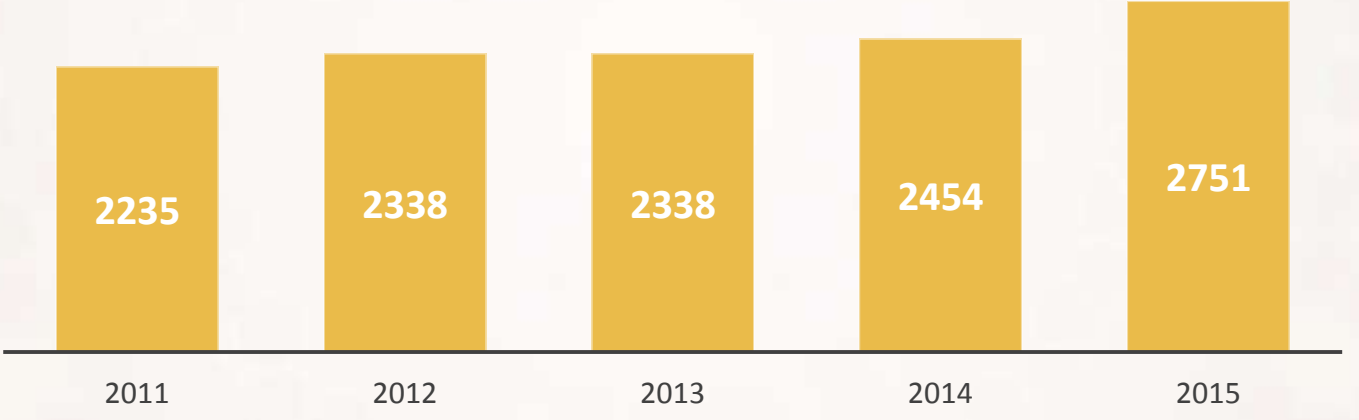

تطور **الحد الأدنى للأجور** ما بين 2011-2015، حيث ارتفع من 2235 درهم إلى 2751 درهم، أي بزيادة 516 درهم بعد اعتماد زيادة 10% على سنتين بدءا من يوليوز 2014.

11.دعم القدرة الشرائية

5. **تطبيق التزامات الحوار الاجتماعي** المالية وتنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل 2011 برصد ميزانية **13,4 مليار درهم سنويا** ابتداء من سنة 2012، بما في ذلك تخصيص ما يناهز **7,5 مليار درهم** سنة 2015 لعملية الترقية في الرتبة والدرجة لفائدة الموظفين.
6. **التخفيف من أثر اعتماد نظام المقايسة** بالنسبة لأثمنة المحروقات على أسعار النقل العمومي، بتعويض شركات النقل الحضري بمبلغ **86 مليون درهم** برسم سنتي 2013 و2014.
7. **إعفاء 3,7 مليون أسرة** من أداء الرسوم الخاصة بالقنوات التلفزية العمومية ضمن فاتورة الكهرباء.
8. **دعم تجديد حظيرة سيارات الأجرة** الصغيرة والكبيرة، حيث تم منح **80 ألف درهم للفرد كدعم لتجديد سيارات الأجرة الكبيرة**.
9. **توفير منح لتكسير وتجديد الحافلات**، وكذا منحة لتأهيل مقاولات النقل.

12.حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة

1. **المصادقة على الخطة الحكومية للمساواة**، وإحداث اللجنة الوزارية للمساواة واللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المكلفتين بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة.
2. **إنشاء المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء** بتاريخ 13 أكتوبر 2014 لضمان تتبع أحسن لهذه الظاهرة وحماية المرأة ضد الإساءات التي تتعرض لها، مع إعداد مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.
3. **إحداث وتدبير 40 فضاء متعدد الوظائف للنساء على المستوى الجهوي**، كبنيات للقرب تقدم عدة خدمات لفائدة النساء في وضعية صعبة.

12.حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة

4. اعتماد مشروع **القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين** من أجل ضمان حقوق هذه الفئة من العمال الذين يكونون في معظم الأحيان نساء.

5. اعتماد **برامج جديدة بالقنوات التلفزية العمومية** بدل برامج الجريمة السابقة، **تفاديا لأي تطبيع مع الجريمة أو تشجيع لها**. وتهم البرامج الجديدة تحسيس المشاهدين حول مخاطر الجريمة وآثارها السلبية على المجتمع، بالإضافة إلى الإسهام في المجهود الوطني الرامي إلى مواجهة هذا الظاهرة.

6. **اعتماد مقتضيات** بقانون الاتصال السمعي البصري وقانون الصحافة والنشر تقضي **بمنع الإشهار** الذي يروج لأي منتوج أو خدمة مضرة بصحة الأشخاص كالمشروبات الكحولية والسجائر بكل أنواعها وألعاب اليانصيب والرهان **وكل ما يعرض السلامة الذهنية والجسمية والأخلاقية للأطفال والمراهقين للخطر**.

12.حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة

7. **دعم خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف** وتعزيز خدماتها، بحيث تم التكفل بأكثر من 13012 من النساء المعنفات و4590 من الأطفال المعنفين مع اعتماد مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء.
8. **إنقاذ 1162 شخص مسن** من خطر الموت من شدة البرد، خلال حملة رعاية المسنين شتاء 2014.
9. **الرفع بنسبة 30% من معاش قدماء المقاومين** وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم. واستفادة حوالي 20.020 شخص، ضمنهم 8116 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و11904 من ذوي الحقوق.

12.حماية المرأة والطفولة والاعتناء بالأسرة

10. **دعم 853 مشروعا** لجمعيات عاملة في مجالات الأسرة والمرأة والأمومة والطفولة ورعاية المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة والتنمية، بغلاف مالي قدره **217,2 مليون درهم**، خلال الفترة ما بين 2012-2015

11. التوقيع على **اتفاقية مجلس أوروبا** المتعلقة **بحماية الأطفال ضد الاستغلال والاعتداءات الجنسية**، وتسمى أيضا "اتفاقية لانزاروتي"، بتاريخ 25 يناير 2007.

12. التوقيع على **الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بممارسة الأطفال لحقوقهم**، بتاريخ 25 يناير 1996.

13. حماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة

1. اعتماد **قانون إطار حول حماية والنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة**، كما تم إدراج الأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال قانون المالية لسنة 2016، ضمن الفئات المستفيدة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي بتخصيص 50 مليون درهم.
2. إقرار **مباريات خاصة** لتطبيق نسبة 7% من مناصب الوظيفة العمومية **لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة**.
3. إحداث **10 مراكز جهوية و7 إقليمية لاستقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة** ودعم إحداث وتسيير المراكز التي تعنى بالأطفال في وضعية إعاقة.
4. **استفادة** 50 ألف من الأرامل المعوزات **الحاضنات لأطفالهن في وضعية إعاقة** من دعم مالي دون شرط متابعة الدراسة وحد السن.

14. النهوض بالتشغيل

1. بلغ عدد **مناصب الشغل المحدثة ما مجموعه 417.000** خلال الفترة 2012-2015، في حين فُقد خلال نفس الفترة 248.000 منصب شغل، أي أن صافي المناصب المحدثة، بعد خصم مناصب الشغل المفقودة والتي غالبيتها غير مؤدى عنها، يبلغ 169.000 منصب شغل.
2. برمجة إحداث ما يزيد على **116.977 منصب شغل بالقطاع العام** برسم السنوات المالية 2012-2016، أي **بما يفوق المناصب المالية التي أحدثتها الحكومة السابقة** والبالغ عددها 71.442 (2007-2011)، وهو ما يعكس حرص الحكومة على دعم جهود التشغيل وتلبية حاجيات مختلف القطاعات الوزارية من الموارد البشرية وخاصة القطاعات ذات الأولوية.
3. **تطور عدد المستفيدين من برنامج «إدماج»** من 58.740 سنة 2011 إلى 70.123 سنة 2015.

14. النهوض بالتشغيل

تطور أعداد المناصب المالية المحدثة منذ سنة 2008

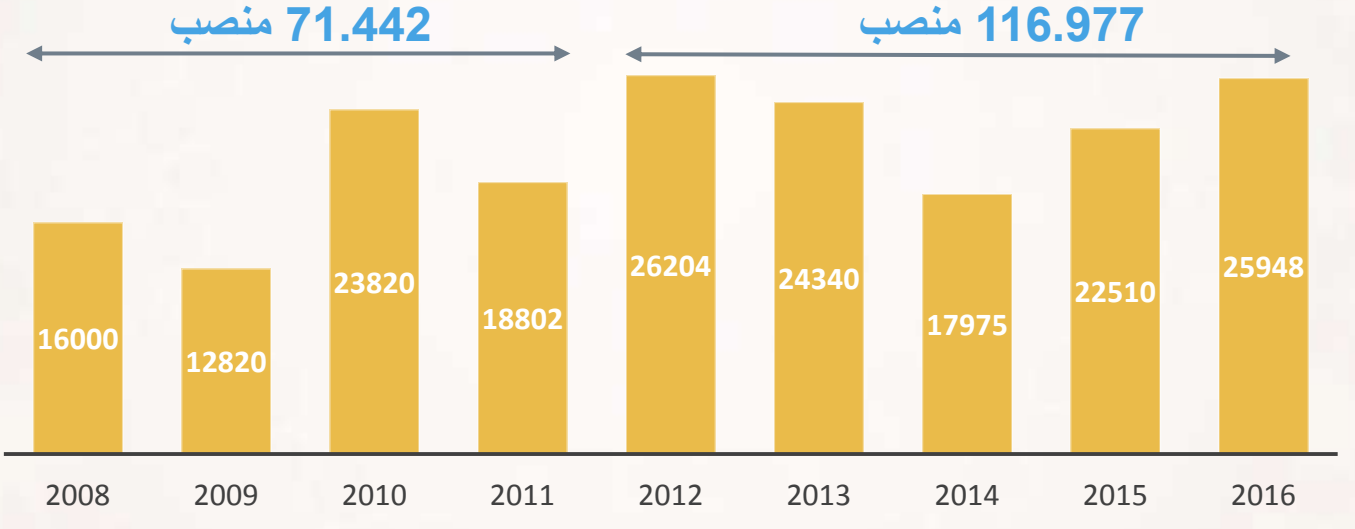

14. النهوض بالتشغيل

4. إطلاق **برنامج لتأهيل 25 ألف مجاز عاطل عن العمل** لإعدادهم للاستجابة لمتطلبات سوق الشغل مع تمكينهم من منحة شهرية 1.000 درهم، بغلاف مالي قدره 500 مليون درهم على مدى 3 سنوات.

5. إطلاق **برنامج «تأطير» لفائدة 10000 مجاز** مع تمكينهم من منحة شهرية قيمتها 1000 درهم، بغلاف مالي ناهز 160 مليون درهم، قصد الحصول على إجازة مهنية في مهن التدريس تتيح العمل في القطاع الخاص أو اجتياز مباريات ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

6. تمديد أجل **إعفاء التعويض الشهري عن التدريب** المحدد في 6000 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2016 والمدفوع لفائدة المتدربين خريجي التعليم العالي والتكوين المهني الذين يتم تشغيلهم في القطاع الخاص.

7. تحمل الدولة لحصة المشغِل برسم الاشتراكات المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا، في حالة التشغيل النهائي للمتدرب وتوسيع مجال تطبيق هذا البرنامج ليشمل التعاونيات.

15. التنمية القروية والحد من الفوارق المجالية

1. وضع **برنامج مندمج لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي 2016-2022** بهدف سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بهذه المناطق: تعبئة غلاف مالي إجمالي قدره 50 مليار درهم لإنجاز 20.800 مشروعا تغطي 24.290 دوارا، لفائدة 12 مليون مستفيدا، وتنفيذ أنشطة مصاحبة بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم في مجالات الأنشطة المدرة للدخل، والأنشطة الثقافية والرياضية، وأنشطة محاربة الهشاشة.
2. **الرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية والجبلية** حيث ارتفعت الاعتمادات من 500 مليون درهم ما بين 2009 و2011 لتصل إلى 1,324 مليار درهم سنويا ما بين 2013 و2015.

15. التنمية القروية والحد من الفوارق المجالية

3. **فك العزلة عن العالم القروي** حيث بلغت نسبة الولوجية عبر **الطرق القروية 79%**، وبلغت نسبة الربط بشبكة **الماء الشروب 95%**، وبلغت نسبة الربط بشبكة **الكهرباء** نحو **99,15%**.
4. تخصيص **5,3 مليار درهم**، لمخطط مكافحة تأثيرات الجفاف، من ضمنها منح تعويضات معتبرة بقيمة 1.25 مليار درهم.
5. **إنجاز 426.150 فحص طبي** استفادت منه 137.465 امرأة و126.385 من الأطفال بالعالم القروي.
6. **تجهيز 102 وحدة للصحة الأساسية** بالتجهيزات اللازمة بالعالم القروي، وإعادة بناء وتوسيع 47 وحدة للصحة الأساسية وتهيئة 3 وحدات أخرى.

16. دعم برامج السكن

1. معالجة سكن **1923** أسرة في إطار **معالجة السكن المهدد بالانهيار** بكلفة إجمالية تصل إلى 211 مليون درهم. كما تم تخصيص دعم مالي يصل إلى 74 مليون درهم يخص 6 مدن وبرمجة إعطاء الانطلاقة لمشاريع جديدة تهم البنايات المهددة بالانهيار تهم 14 مدينة.

2. تخصيص **1,13 مليار درهم لإعادة هيكلة الأحياء العشوائية** والناقصة التجهيز.

3. **تحسين أوضاع** ما يناهز **251.000 أسرة** معنية ببرنامج مدن بدون ، وإعلان 11مدينة خالية من أحياء الصفيح. ومن المتوقع أن يتم الإعلان، في سنة 2016، عن 7 مدن جديدة خالية من أحياء الصفيح.

16. دعم برامج السكن

تقليص العجز السكني ب300 ألف وحدة ما بين 2012-2015

تم تقليص **العجز السكني** ب300 ألف وحدة من 800 ألف وحدة سنة 2012 إلى 500 ألف وحدة سنة 2015.

16. دعم برامج السكن

4. دعم **إنجاز حوالي 1,43 مليون سكن اجتماعي**، في إطار 905 اتفاقية مع المنعشين.

5. **استفادة 27 ألف أسرة ذات الدخل المحدود أو غير القار من ضمان السكن** خلال سنتي 2014 و2015، وحوالي 10 آلاف أسرة مستفيدة خلال نفس الفترة من الضمانة الخاص بأجراء القطاع الخاص المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وموظفي وأعوان القطاع العام المرسمين.

6. **إصدار المرسوم المتعلق بالضابط العام للبناء** المحدد لضوابط تسليم الرخص والوثائق، بعد تعثر دام حوالي 20 سنة، وهو يهدف إلى تبسيط وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة برخص البناء والسكن والتعمير.

3

تحرير المالية العمومية واستعادة التوازنات وحماية القرار الاقتصادي السيادي

عودة إلى الفهرس

إنقاذ المالية العمومية واستعادة التوازنات وحماية القرار الاقتصادي السيادي وتحسين مناخ الأعمال ودعم النمو

1. إنجاز معدل نمو متقدم على معدل النمو في المنطقة
2. تحرير المالية العمومية من الارتهان لتقلبات أسعار البترول عبر إصلاح نظام المقاصة
3. استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في عجز المالية العمومية
4. التحكم في عجز ميزان الأداءات
5. تأمين احتياطي العملة الصعبة
6. استعادة التحكم في المديونية
7. تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية
8. التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار
9. التحكم في معدل البطالة
10. حماية القرار الاقتصادي السيادي لبلادنا

1. إنجاز معدل نمو متقدم على معدل النمو في المنطقة

ناهز **متوسط نسبة النمو 3,7%** خلال الفترة 2012-2015، على الرغم من صعوبة السياقين الداخلي (تسجيل ثلاثة سنوات جفاف بما فيها 2016، وثقل إرث تدهور التوازنات الاقتصادية الكبرى) والخارجي (محيط إقليمي مضطرب، وتواصل الأزمة الاقتصادية والمالية التي همت الشركاء الرئيسيين للمغرب، وارتفاع أثمنة المواد الأولية سنتي 2012 و2013).

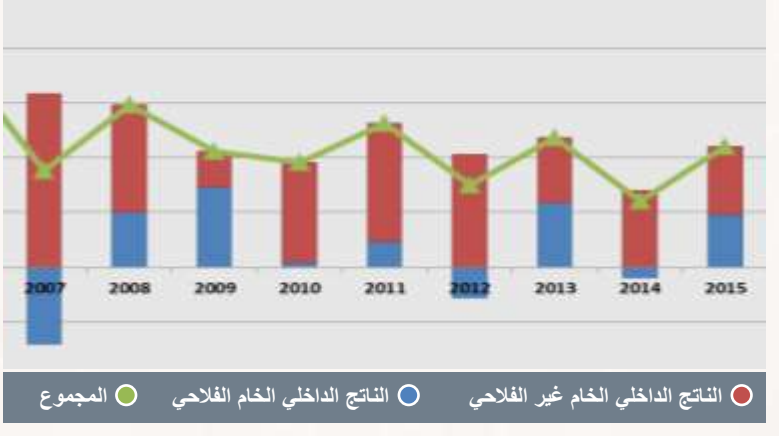

2. تحرير المالية العمومية عبر التحكم في نفقات المقاصة

1. **تراجع عجز الميزانية** خلال الفترة 2012-2016 دون اللجوء إلى تقليص حجم الاستثمارات برسم الميزانية، بل، على العكس من ذلك، ارتفع معدل استثمار الإدارة العمومية إلى 50,9 مليار درهم سنويا خلال الفترة 2012-2016، مقابل 45,2 مليار درهم خلال الفترة 2007-2011، و22,8 مليار درهم خلال الفترة 2003-2006.

2. تراجع عجز الميزانية خلال الفترة 2012-2016 **دون اللجوء إلى الرفع من الضغط الضريبي**، إذ بلغ معدل المداخيل الجبائية من الناتج الداخلي الخام 19,2% خلال الفترة 2012-2016، مقابل 20,8% خلال الفترة 2008-2011.

3. تقليص عجز المالية العمومية

انخفاض عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام بنسبة 51,5%

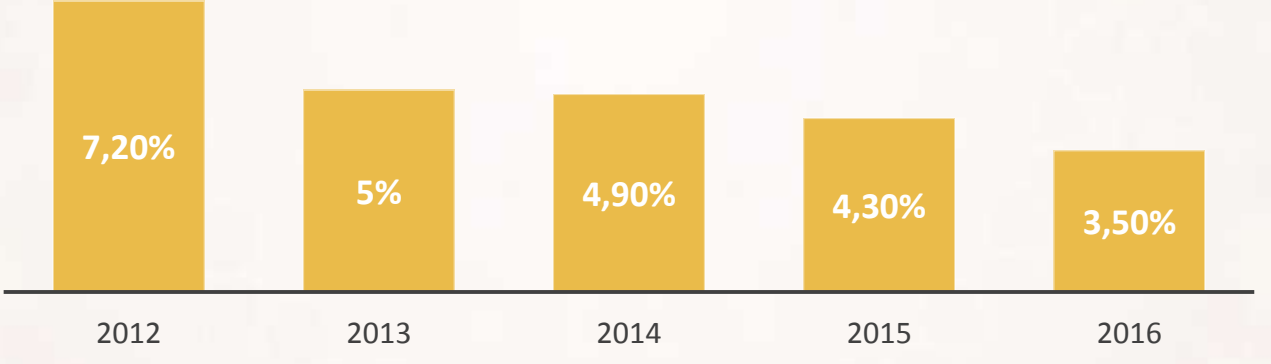

انخفض عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام بنسبة **51,5%** ما بين سنتي 2012 و2016.

4. التحكم في عجز ميزان الأداءات

انخفاض عجز الحساب الجاري بالنسبة للناتج الداخلي الخام

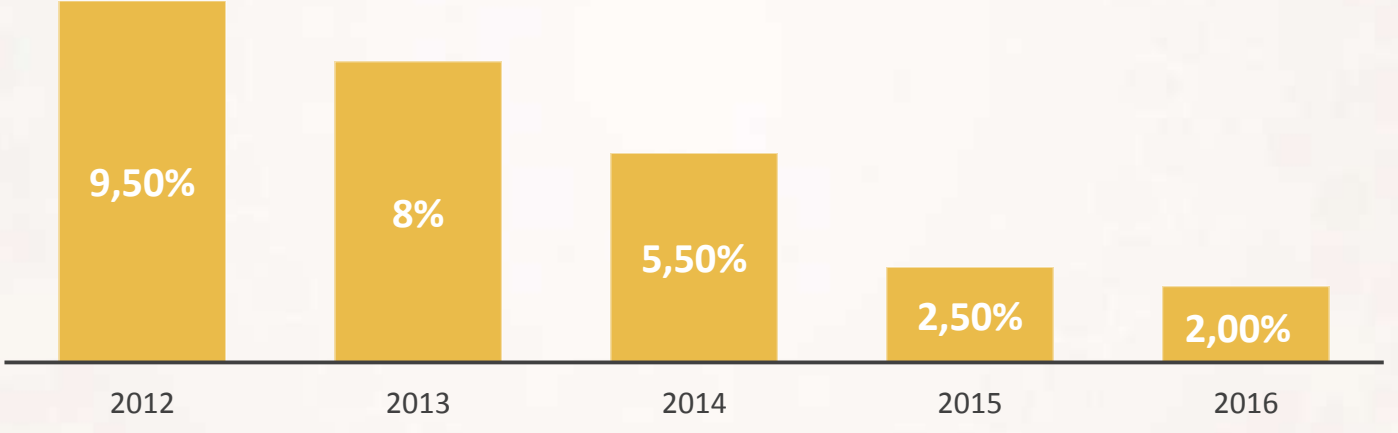

انخفض عجز الحساب الجاري بالنسبة للناتج الداخلي الخام بنسبة **79%** ما بين سنتي 2012 و2016.

5. تأمين احتياطي العملة الصعبة

احتياطي العملة الصعبة بملايير الدراهم وبأشهر واردات السلع والخدمات

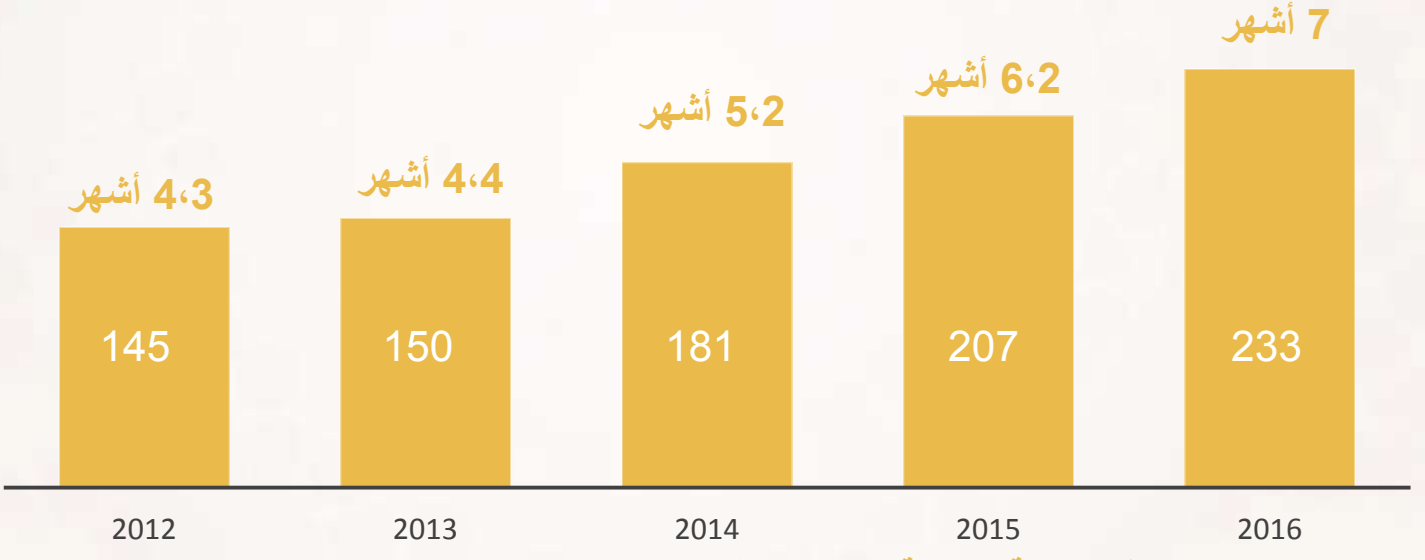

ارتفع احتياطي العملة الصعبة من 145 إلى 233 مليار درهم ما بين سنتي 2012 و2016.

6. استعادة التحكم في المديونية

تطور مستوى المديونية ما بين سنتي 2009 و2015

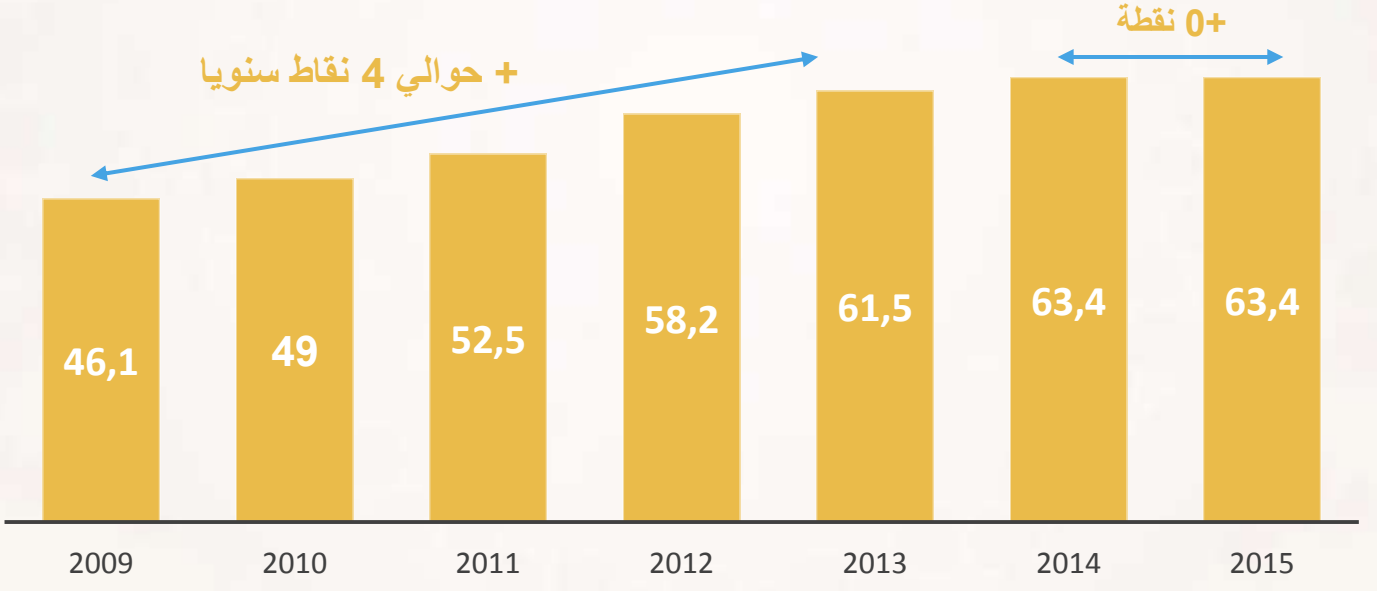

7. تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية

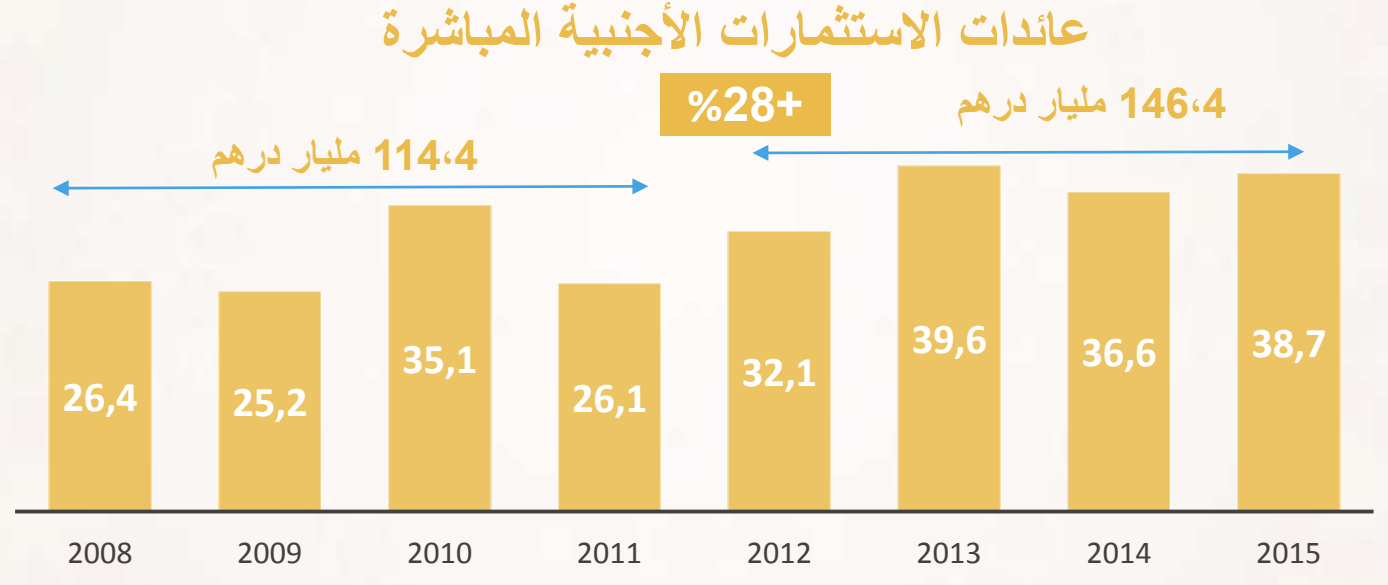

تطور وارتفاع **الاستثمار الأجنبي بمعدل 28%** بالمقارنة مع المرحلة السابقة حيث انتقل من 114 مليار درهم خلال 2008-2011 إلى 146 مليار درهم خلال 2012-2015.

7. تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية

1. عرف التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة **ارتفاعا سنويا بمعدل 15%** ما بين 2010 و2015، منتقلا من 13,3 مليار درهم إلى 31,1 مليار درهم، وقد استقطب المغرب 31% من الاستثمارات الأجنبية الموجهة لشمال إفريقيا سنة 2014، مقابل 12% سنة 2010.

2. **تحسين مناخ الأعمال ب21 نقطة** في مؤشر البنك الدولي بفضل الإجراءات المتخذة في مجال الحكامة وتبسيط المساطر.

3. تمكن المغرب من الحفاظ، منذ عدة سنوات، على التصنيف الاستثماري لدى وكالتي "ستاندرد آند بورز" و"فيتش راتينغس" مع توقع **آفاق مستقبلية مستقرة**، في حين سجلت فيه عدة بلدان في المنطقة، بما فيها تلك المتواجدة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، تراجعا لتصنيفها نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي طبعت السنوات الأخيرة والأحداث التي هزت العالم العربي منذ سنة 2011.

4. ارتفع عدد **الأعمال السينمائية الأجنبية المنجزة بالمغرب** إلى 78 عملا سنة 2015 مقارنة ب 52 عمل سنة 2011 و**بقيمة مالية تبلغ 400 مليون درهم**، بحسب التحويلات المالية الفعلية، **مقارنة ب 98 مليون درهم سنة 2011**.

8. التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار وتحسن الدخل الفردي

تحسن الدخل الفردي ما بين سنتي 2009 و2015

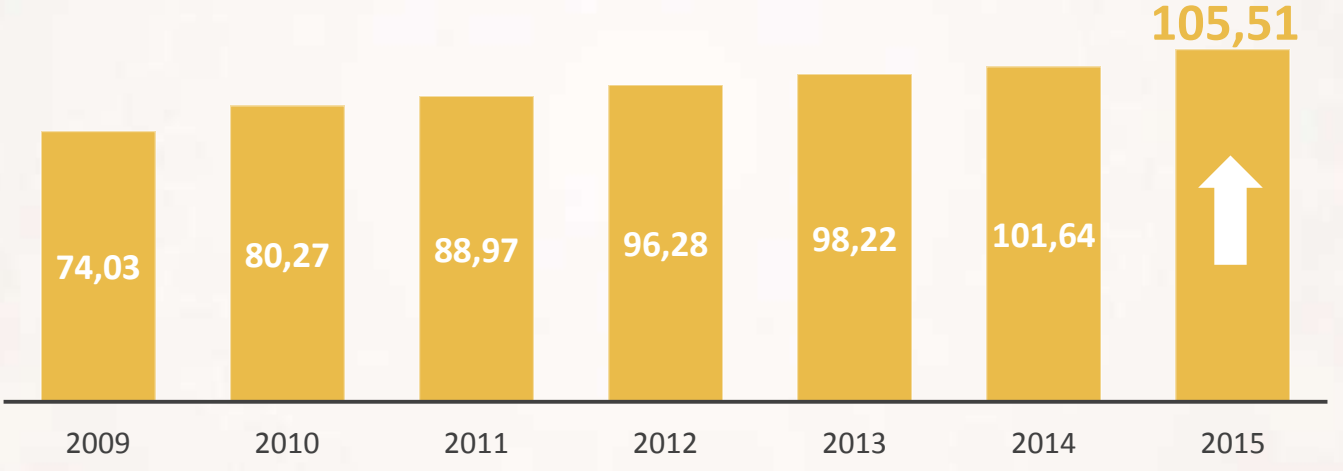

تحسن **متوسط الدخل الفردي السنوي** خلال الفترة 2011-2015، منتقلا من 23.729 درهم سنة 2011 إلى 27.356 درهم سنة 2015 أي بزيادة 3600 درهم. وتحسنت القدرة الشرائية للأسر بنسبة 3,5٪ سنويا خلال الفترة 2012-2015.

9. تحكم وشبه استقرار لمعدل البطالة

- شبه **استقرار معدل البطالة** خلال الفترة 2012-2015، بفضل إحداث مناصب الشغل الخامة قبل احتساب مناصب الشغل غير المؤداة، حيث بلغت نسبة البطالة 9% سنة 2012 و9,2% سنة 2013 و 9,9% سنة 2014 و9,7% سنة 2015.
- يتوفر المغرب على **أدنى معدلات البطالة** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

معدل البطالة مقارنة مع بعض الدول (%) - سنة 2015

10.حماية القرار الاقتصادي السيادي لبلادنا

بفضل الاختيارات السالفة الذكر تم :

- المرور من مرحلة كان فيها المغرب على وشك فقدان قراره السيادي المالي والاقتصادي إلى مرحلة **استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية**. كما تم تفادي سيناريو تقليص كبير في مخصصات الاستثمار العمومي وميزانية القطاعات الاجتماعية وهي سياسة قادتها الحكومة وأصبحت محط إشادة من الداخل والخارج، وتقدم كنموذج للتدبير الرشيد للمالية العمومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **تعزيز ثقة شركاء المغرب** الوطنيين والدوليين في الدينامية الجديدة للاقتصاد الوطني وهو ما انعكس إيجابا على تحسن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلوغها مستويات قياسية غير مسبوقة، حيث بلغ حجم الاستثمارات رقم 38.7 مليار درهم سنة 2015 وهو أيضا ما مكنها من ولوج الأسواق المالية الدولية بشروط تفضيلية وتجديد خط الوقاية والسيولة.

4

دعم المقاولة الوطنية
وتحفيز الاستثمار

عودة إلى الفهرس

4 دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

1. دعم تمويل المقاولة الوطنية وحل مشكلات مديونيتها إزاء الدولة
2. إصلاح النظام الضريبي للمقاولة
3. تيسير ولوجها بشفافية ومساواة وتكافؤ للفرص في الاستثمار العمومي والصفقات العمومية
4. تحرير المبادرة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص
5. إطلاق برامج لرفع مردودية المقاولة وإنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتصديرية
6. تعزيز التنمية الصناعية
7. تطوير الإنتاج الفلاحي عبر تنزيل مخطط المغرب الأخضر
8. تطوير المجال الطاقي
9. تطوير البنيات التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات

دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

1. دعم تمويل المقاولة الوطنية وحل مشكلات مديونيتها إزاء الدولة

1. تسريع تصفية متأخرات الديون المتراكمة على كاهل الإدارات والمؤسسات العمومية:

1. 3 ملايير درهم بالنسبة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
2. 2,7 مليار درهم بالنسبة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، منها 406 مليون درهم لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
3. أداء كل المتأخرات المستحقة للشركات البترولية نهاية 2014 والتي ناهزت 16,9 مليار درهم سنة 2012

2. تسريع الإرجاعات الضريبية على الفارق المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة

بقيمة تبلغ 5 مليار درهم سنويا منذ 2012.

1. دعم تمويل المقاولة الوطنية وحل مشكلات مديونيتها إزاء الدولة

3. **أداء دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم** في إطار **"المصدم"** والتي بلغت 230 مليون درهم لفائدة المقاولات التي تقل ديونها عن 20 مليون درهم، و 3,3 مليار درهم لفائدة المقاولات التي تتروح ديونها بين 20 مليون درهم و500 مليون درهم.

4. **إلغاء قاعدة الفاصل الزمني** في الخصم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

5. **معالجة إشكالية آجال الأداء** بين المقاولات وبين المقاولة والإدارة عبر إقرار جزاءات لفائدة المقاولات عند التأخر عن أداء حقوقها المالية.

دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

2. إصلاح النظام الضريبي للمقاولة

1. إرساء **الجدول التصاعدي بالنسبة للضريبة على الشركات :**
   - 10% بالنسبة للمقاولات التي تحقق أرباحا تساوي أو تقل عن 300.000 درهم .
   - 20% بالنسبة للمقاولات التي تحقق أرباحا تفوق 300.000 درهم وتساوي أو تقل عن مليون درهم.
   - 30% بالنسبة للمقاولات التي تحقق أرباحا تفوق مليون درهم وتساوي أو تقل عن 5 مليون درهم.
   - 31% بالنسبة للمقاولات التي تحقق أرباحا تفوق 5 مليون درهم.
2. إحداث **نظام الضريبة على الاستغلاليات الفلاحية** وبطريقة تدريجية.
3. إرساء إرجاع الضريبة على القيمة المضافة على الاستثمارات بعد 36 شهرا الأولى.
4. **تخفيض عتبة الاستثمارات المستفيدة من التحفيزات الضريبية** المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات من 200 إلى 100 مليون درهم، مع الإعفاء من الرسوم عند الاستيراد.

2. إصلاح النظام الضريبي للمقاولة

5. **تمديد مدة الإعفاء** بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستثمارات من 24 شهرا إلى 36 شهرا بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة.

6. **إعفاء الملزمين** بالضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والمدينين للدولة **من فوائد التأخير والغرامات مقابل أداء أصل الدين** مما ممكن من استخلاص ما يناهز **6 مليار درهم** من الباقي استخلاصه، وبما مكن المواطنين من تسوية وضعيتهم الجبائية.

7. **تحفيز المقاولات على الرفع من رؤوس أموالها**، من خلال تخفيض نسبة الضريبة على الشركات إلى 20٪ من قيمة الزيادة في الرأسمال والتنصيص على رسم ثابت قدره 1.000 درهم بالنسبة لتكوين رأسمال الشركات أو الرفع منه، عندما لا يتجاوز الرأسمال المكتتب 500.000 درهم.

8. **مواكبة إعادة هيكلة المقاولات** وتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال **ضمان الحياد الضريبي** لفائدة عمليات اندماج الشركات.

دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

3. تيسير ولوج المقاولة بشفافية ومساواة وتكافؤ للفرص في الاستثمار العمومي والصفقات العمومية

1. **التطبيق الفعلي لمبدأ الأفضلية الوطنية** في الصفقات العمومية حيث مكن في قطاع التجهيز من الانتقال من أقل 40% من الصفقات المفوتة للمقاولات الوطنية إلى ما يناهز 80%.
2. تفعيل **استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من** حصة **20% من الصفقات العمومية**.
3. **توسيع نظام طلبات العروض ليشمل الإنتاج السمعي البصري العمومي** وبرمجة أزيد من 15 طلب عروض ل160 برنامج، شاركت فيها حوالي 70 شركة إنتاج بغلاف مالي قدر ب620 مليون درهم.
4. **إحداث نظام التسبيق على الصفقات العمومية** ورهنها لدعم تمويل المقاولات عند التنفيذ.
5. إعداد منظومة متطورة فيما يتعلق **بتأهيل وتصنيف الشركات الوطنية** ومكاتب الدراسات العاملة وكذا مختبرات الأشغال العمومية **في مجال البناء والأشغال العمومية**.
6. تجهيز المنصة الصناعية للجرف الأصفر بمركب صناعي جديد لإنتاج الأسمدة، إنتاجه موجه بالكامل للقارة الإفريقية.

4. تحرير المبادرة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص

1. إطلاق مشروع مركب صناعي «بي إس إي بوجو-سيتروين» للسيارات بغلاف مالي 6 مليار درهم، وبطاقة إنتاجية تبلغ 200 ألف سيارة و200 ألف محرك في السنة.

2. بدء العمل **بالموازنة الصناعية** عبر إلزام المستثمرين الأجانب بالمساهمة في نقل التكنولوجيا إلى المغرب وعدم استيراد كافة حاجياته من الخارج.

3. تعزيز مكانة الطاقات المتجددة في الاستراتيجية الطاقية واعتماد اصلاحات جديدة تروم **تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الطاقي** بصفة عامة وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع الطاقية.

دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

4. تحرير المبادرة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص

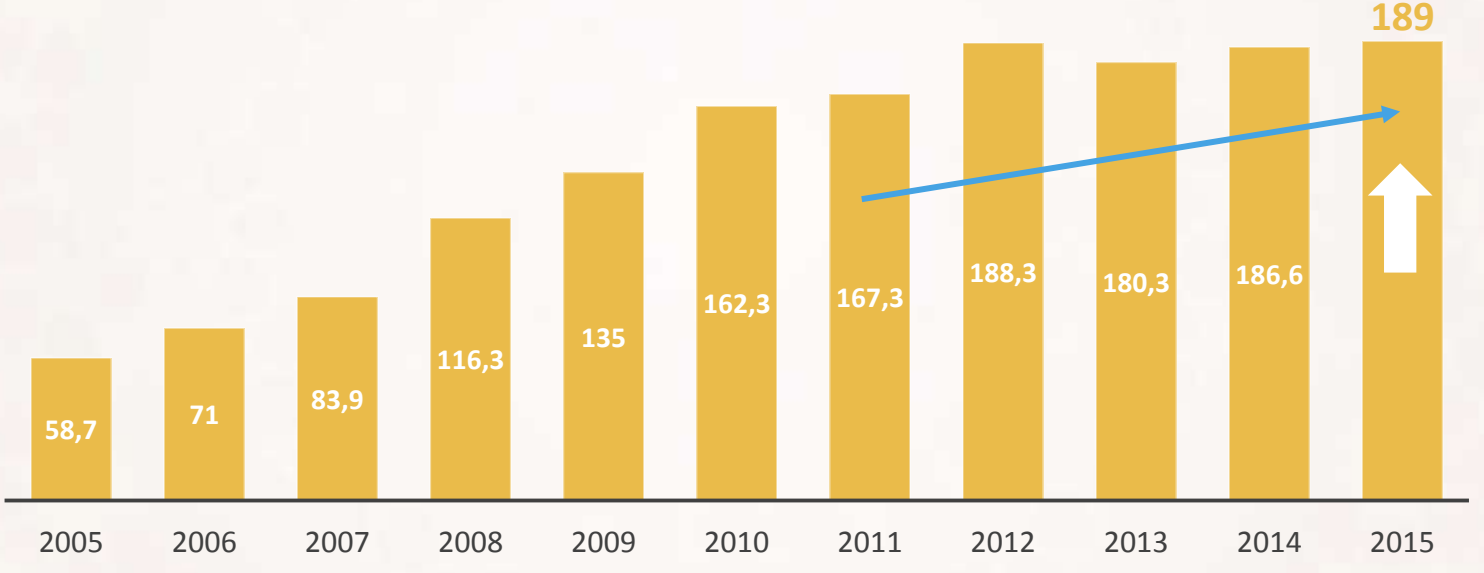

تخصيص ميزانيات مقدرة **للاستثمار العمومي** : أكثر من 180 مليار درهم سنويا ابتداء من 2012.

4. تحرير المبادرة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص

4. تبسيط **المساطر الإدارية والقانونية** المتعلقة بمسطرة الأداء وبالسجل التجاري.

5. إصلاح المنظومة القانونية المالية والاستثمارية:

- القانون التنظيمي للمالية
- قانون الشراكة قطاع عام قطاع خاص
- القانون البنكي والبنوك التشاركية
- قانون شركات المساهمة
- قانون الكراء التجاري
- قانون الحماية التجارية
- مرسوم ضابطة البناء
- مراجعة وملائمة مدونة السير
- مدونة الطيران المدني
- قانون المقالع
- إصلاح المنظومة القانونية لتدبير الملك العمومي
- قانون المناجم ومشروع قانون للنشاط المنجمي التقليدي
- تعديل القانون المتعلق بالطاقات المتجددة من أجل فتح الشبكة الكهربائية وقانون الرفع من عتبة الإنتاج الذاتي للكهرباء

5. إطلاق برامج لرفع مردودية المقاولة وإنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتصديرية

1. إقرار **تمويل 60% من تكلفة مشاريع المقاولات** في حدود 600000 درهم لكل مقاولة لتحسين المهام الداعمة ولتنمية القدرات المهنية، كما تتحمل نسبة 60% من كلفة المشروع في حدود 400000 درهم لكل مقاولة لاقتناء وبرمجة الأنظمة المعلوماتية.

2. إقرار **تغطية 90% من مشاريع الشركات** المبتكرة والمتواجدة لأقل من سنتين والحاملة لمشاريع تستخدم نتائج البحوث والمشاريع المبتكرة وذلك في حدود مليون درهم.

3. إقرار **دعم 75% من خدمات الخبرة** التي تشكل جزءا من عملية الابتكار أو المحتوى التكنولوجي في حدود 100000 درهم.

5. إطلاق برامج لرفع مردودية المقاولة وإنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتصديرية

4. تمويل **50% من نفقات الشركات** في إطار مشاريع التطوير والبحث في حدود 4 ملايين درهم.
5. تخصيص 400 مليون درهم سنة 2013 **لبرامج التكوين المهني** للموارد البشرية في المقاولات، مقابل 378 مليون درهم سنة 2012.
6. **ارتفاع الدعم المقدم من طرف الصندوق المركزي للضمان**، مما مكن المقاولات الصغرى من **تعبئة 10 ملايير درهم من القروض الجديدة** المضمونة في سنة 2015، أي بزيادة قدرها 51٪ مقارنة مع سنة 2014 (7 ملايير درهم)، بعد زيادتين سنويتين بنسبة 41٪ و30٪ مقارنة على التوالي مع سنتي 2013 و2012.
7. إطلاق **العمل بخدمات الجيل الرابع للإنترنت** لفائدة شركات الاتصالات الوطنية مقابل مبلغ 2 مليار درهم لفائدة الخزينة العامة للدولة.
8. **إنجاح عملية الانتقال نحو البث التلفزي الرقمي الأرضي سنة 2014**، وفاء بالالتزام الدولي للمغرب في سنة 2006.

6. تعزيز التنمية الصناعية

1. إطلاق **المخطط الوطني للتسريع الصناعي** للفترة 2014-2020 يهدف إلى إحداث نصف مليون منصب شغل وزيادة حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ب9 نقاط، لينتقل من 14 إلى 23% في أفق 2020.

2. تعبئة 1000 هكتار من الوعاء العقاري العمومي لإحداث مناطق صناعية مخصصة للكراء.

3. إحداث صندوق عمومي **لمواكبة التطوير الصناعي**، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم، وسيشكل دعامة للمقاولات والقطاعات التي تنتج قيمة مضافة عالية أو تطور العرض التصديري أو توفر فرصا للشغل أكثر.

6. تعزيز التنمية الصناعية

4. التوقيع على **اتفاقيات مع 19 فدرالية صناعية** من أجل إحداث 41 منظومة صناعية تغطي 12 قطاعا صناعيا.

5. من أصل 20 مليار درهم (الغلاف المالي المخصص لمخطط الإقلاع الصناعي)، تم التعاقد مع عدة قطاعات صناعية بشأن **17,5 مليار درهم**، على أساس **خلق مناصب الشغل مقابل الدعم**.

6. **مساهمة قطاع صناعة السيارات بـ15 مليار درهم** كقيمة مضافة للاقتصاد، وسيرتفع إلى 65 مليار درهم بحلول 2020، أي بزيادة 50 مليار درهم في ظرف السنوات الأربع القادمة.

دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

7. تطوير الإنتاج الفلاحي عبر تنزيل مخطط المغرب الأخضر

1. **الرفع** من مخصصات **صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية** ب300%، من 500 مليون درهم سنة 2011 إلى مليار درهم سنة 2012 وملياري درهم خلال السنوات الموالية.

2. **تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الفلاحة التضامنية**، التي تهم أساسا صغار الفلاحين عبر مواكبة تنفيذ نحو 542 مشروعا فلاحيا، أي 90% من المشاريع المبرمجة في أفق 2020، بغلاف قدره 14.67 مليار درهم على مساحة تتجاوز 784 ألف هكتار لفائدة أكثر من 771 ألف مستفيد.

3. **تحسن ملموس للإنتاج الفلاحي**: ارتفاع الإنتاج النباتي بنسبة 30% خلال الفترة 2008-2015، وتحسين مستوى الأمن الغذائي بالنسبة للمنتجات الأساسية، إذ بلغ حوالي 70٪ بالنسبة للحبوب، وما يناهز 40٪ بالنسبة للسكر، و100٪ بالنسبة للحوم والفواكه والخضر.

4. **تراجع تأثير الجفاف على نسبة نمو القطاع الفلاحي** بنسبة 61% بين الفترتين 1990-1999 و2000-2014.

5. **نمو مهم للاستثمارات الفلاحية العمومية والخاصة** حيث ارتفع حجم الاستثمارات إلى 87 مليار درهم خلال الفترة 2008-2015، منها 56 مليار درهم كمساهمة من الدولة.

7. تطوير الإنتاج الفلاحي عبر تنزيل مخطط المغرب الأخضر

مؤشرات تطور القطاع الفلاحي (معطيات سنة 2014)

+30%	من الصادرات الغذائية
105 مليار درهم	قيمة الناتج الداخلي للفلاحة سنة 2014 مقابل أقل من 50 مليار درهم سنة 2000
+220.000 هكتار	تم تحويلها إلى الري بالتنقيط ما بين 2008 و2014
+400.000 هكتار	من الأغراس ذات قيمة مضافة عالية

دعم المقاولة الوطنية وتحفيز الاستثمار

8. تطوير المجال الطاقي

1. التوقيع على عقود الاستثمار **لإنجاز محطتين حراريتين بآسفي** ستمكنان من تغطية حوالي 25% من الطلب الوطني على الكهرباء بحلول سنة 2018، وذلك ضمن استثمار بقيمة 23 مليار درهم كان مجمد منذ سنة 2008 وتم التوقيع عليه بعد إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سنة 2014.
2. **بلورة المخطط الوطني للغاز الطبيعي** المسال وإعطاء انطلاقته يوم 16 دجنبر 2014 لمواكبة النمو المتدرج للطاقات المتجددة في المنظومة الكهربائية الوطنية.
3. **الإنجاز والشروع في استغلال أول محطة شمسية**، نور ورزازات 1، بقدرة 160 ميغاواط سنة 2016، وهي الأكبر من نوعها في إفريقيا.
4. استثمار إجمالي يناهز 12 مليار درهم في **تطوير واستغلال المشروع المندمج للطاقة الريحية** بقدرة 850 ميغاواط في أفق 2020.

8. تطوير المجال الطاقي

5. **بلورة استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية** بهدف تحقيق اقتصاد في الطاقة يصل إلى 20% في أفق 2030.

6. الشروع في إنجاز **المرحلة الثانية من الاستراتيجية الطاقية** بما سيمكن من توفير **52% من الحاجيات الطاقية من الطاقات المتجددة**.

7. **ارتفاع حجم الاستثمارات في مجال البحث عن البترول** من 4,6 مليار درهم خلال الفترة 2008-2011، إلى 12,6 مليار درهم خلال الفترة 2012-2016. وانتقل عدد الآبار المنجزة من 26 بئرا، 4 منها في المجال البحري، إلى 34 بئرا، ستة منها في المجال البحري.

8. تخصيص أزيد من مليار درهم كاستثمارات **للتطهير السائل**.

9. تم الانتهاء خلال سنة 2014 من أشغال بناء **3 سدود كبرى** مع متابعة الأشغال في 7 وانطلاق الأشغال في 3 سدود كما تمت برمجة الانتهاء من سدين ومتابعة الأشغال في 7 سدود وإطلاق أشغال في سدين، بالإضافة إلى إنهاء أشغال حماية 4 مدن من الفيضانات.

8. تطوير المجال الطاقي

10. إنجاز وتشغيل **قدرة كهربائية إجمالية** إضافية تناهز 1675 ميكاواط، **40% منها من مصادر متجددة**.
11. إنجاز **قدرة كهربائية منشأة من مصادر متجددة تناهز 660 ميغاواط**، 160 ميغاواط شمسي و500 ميغاواط ريحي.
12. الشروع في **إنجاز مشاريع لإنتاج الطاقة الكهربائية** بقدرة إجمالية تصل إلى 3350 ميكاواط، بما **فيها 47% من مصادر متجددة**.
13. الإعلان في 4 نونبر 2014، عن **خارطة الطريق لتنمية الطاقة الشمسية** الفتوضوئية بتطوير استعمالها في انتاج الكهرباء ولا سيما بالقطاع السكني والخدماتي. وقد تم اختيار المجموعة التي ستقوم بتطوير المحطة الشمسية نور 4 التي ستستعمل هذه التقنية، كأول مشروع في تفعيل خارطة الطريق هاته.

8. تطوير المجال الطاقي

14. **إحداث شركة** التنمية المحلية "سلا نور" المختصة في **تدبير الإنارة العمومية كمشروع نموذجي** في أطار الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما أبدت مدن أخرى اهتمامها لاعتماد هذا النموذج، ومن المرتقب تعميم هذه التجربة.

15. بلورة **استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية**، لترقى لسياسة عمومية، تهدف إلى تقوية النجاعة في قطاعات البنايات والنقل والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية، وهي ثمرة الحوار الوطني الذي بدأ منذ سنة 2013 بإشراك جميع القطاعات الوزارية والفاعليين المعنيين، وتمت ترجمتها لمخططات عمل قطاعية وجهوية.

16. إدراج معايير في طلبات العروض المتعلقة بمشاريع الطاقات المتجددة من أجل **حث المستثمرين على منح نسب مهمة من الاندماج الصناعي الوطني**.

17. إطلاق مشروع **مركب صناعي مختص في الطاقة الريحية** بطنجة بغلاف مالي يفوق مليار درهم.

9. تطوير البنيات التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات واللوجستيك

1. رفع حالة **الطرق في حالة جيدة أو حسنة** من 53,3% سنة 2012 إلى 58,8% سنة 2014 ومن المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة عتبة **62% عند نهاية 2016.**
2. تقوية 3.260 كلم وتكسية 2.980 كلم وتوسيع 2.381 كلم من الطرق خلال 2012-2015.
3. **تحسين شبكة السكك الحديدية** الحالية وتأهيل محطات القطارات.
4. 280 **4 كلم من الطرق قيد الإنجاز أو ستنجز** في إطار الشراكات بكلفة إجمالية تصل أكثر من 14 مليار درهم، تساهم فيها وزارة التجهيز والنقل بنسبة 46%.
5. مواصلة انجاز **الشطر الأول للقطار الفائق السرعة** الرابط بين طنجة والدار البيضاء، وتقوية شبكة السكك الحديدية.
6. **تأمين عبور السكة** من خلال حذف 118 ممرا مستويا من أصل 180 وتأمين 180 بأجهزة أوتوماتيكية من أصل 200 وبناء 684 كلم من الأسوار الوقائية وإنشاء 8 جسر لعبور الراجلين وخلق 5 ممرات تحت أرضية بالمحطات السككية من أصل 21.

9. تطوير البنيات التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات واللوجستيك

7. تفعيل **المخطط المديري الميناءي الجديد** حتى أفق 2030، من خلال :

- **بناء موانئ جديدة**: المركب الميناءي الناظور غرب المتوسط والميناء الجديد القنيطرة الأطلسي وميناء للسوائب بآسفي وميناء جديد طاقي بالجرف الأصفر وميناء الداخلة الأطلسي.
- إنجاز **توسيعات كبرى** : المحطة الثالثة للحاويات بميناء الدار البيضاء، ميناء طنجة المتوسط الثاني، الجرف الأصفر، الصويرة، أكادير وطرفاية.
- **تنمية مدن مينائية مفتوحة** في وجه الخدمات والسياحة والصيد البحري، ويتعلق الأمر بتأهيل كل من ميناء الحسيمة، طنجة المدينة، ميناء القنيطرة النهري وميناء الدار البيضاء القديم.

8. وضع **استراتيجية جديدة لتطوير بنيات النقل الجوي**

- إنعاش النقل الجوي الداخلي، مما ساهم في **ارتفاع** العدد الإجمالي للمسافرين **بما يزيد على 30%** ما بين سنتي 2012 و2015
- **تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات المغربية**، حيث تم توسعة وتجديد مطار بني ملال ، زاكورة، فاس سايس و ورزازات، وقيد الإنجاز مطار محمد الخامس الدولي، مراكش المنارة ، الناظور ، كلميم ، وأكادير.

9. تطوير البنيات التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات واللوجستيك

9. الإرساء الفعلي **للوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية** التي ستعنى بالتنسيق على المستوى الوطني بين مختلف الفاعلين المساهمين في تحسين التنافسية اللوجستيكية والعمل لتحقيق مشاريع محددة، مثل تنمية المناطق اللوجستيكية.

10. تسريع وتيرة إنجاز الشطر الأول من المخطط الوطني للمناطق اللوجستيكية :

- **تحديد ما يزيد عن 2700 هكتار من الوعاء العقاري** اللازم لتطوير المناطق اللوجستيكية أي ما يعادل 83% من الوعاء العقاري اللازم في أفق سنة 2030.
- بالإضافة إلى المنطقة اللوجستيكية بجوار ميناء طنجة المتوسطي، تم إنجاز الشطر الأول لمنطقة زناتة (28 هكتار) وكذا منطقة ميتا (12 هكتار) اللتان توفران خدمات مندمجة لمستعمليها وعقار لوجستيكي منجز وفق معايير دولية وربط فعال للبنيات التحتية للنقل.
- **تأهيل وإنجاز بنيات تحتية جديدة لتحسين ربط** مختلف المناطق اللوجستيكية بشبكات النقل ومنها الطريق الساحلي، ربط ميناء الدار البيضاء بالمنطقة اللوجستيكية لزناتة نموذجا لضمان سيولة حركة السير واجتناب الاكتظاظ داخل مدينة الدار البيضاء

9. تطوير البنيات التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات واللوجستيك

10. بلورة وتنفيذ **سياسة لمعالجة ظاهرة حوادث السير** وتحسين السلامة الطرقية :

- تراجع عدد حوادث السير المميتة من 3636 سنة 2011 إلى 3365 سنة 2015، وتراجع عدد الوفيات من 4222 سنة 2011 إلى 3776 سنة 2015.
- **تحديث وسائل وأجهزة المراقبة الطرقية** الموضوعة رهن إشارة هيئات المراقبة (رادارات متنقلة، 50 ميزانا متنقلا لقياس الحمولة وتجهيزات أخرى).
- **إدخال مواضيع جديدة في المراقبة الطرقية** مثل احترام مدتي السياقة والراحة بالنسبة للسائقين المهنيين والسياقة تحت تأثير الكحول ومراقبة الحمولة الزائدة بالنسبة لنقل البضائع.
- تحسين وتوحيد ظروف اجتياز الامتحان لنيل رخصة السياقة **وتبسيط المساطر**
- بتنزيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية تهدف من خلال **التكوين والتحسيس** إلى تأهيل الفاعلين في قطاع النقل الطرقي والرفع من تنافسية المقاولات العاملة فيه وتحسين السلامة الطرقية
- **تأهيل البنية التحتية لتحسين السلامة الطرقية** من خلال معالجة النقط السوداء في بعض المحاور الطرقية و تحسين التشوير الطرقي

5

إنجاز وإطلاق إصلاحات كبرى
وتنزيل الدستور وإصلاح العدالة
وإرساء الجهوية المتقدمة
وتعزيز إشعاع المغرب

عودة إلى الفهرس

إنجاز وإطلاق إصلاحات كبرى وتنزيل الدستور وإصلاح العدالة و إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز إشعاع المغرب

إطلاق عدد من الإصلاحات الكبرى المعطلة والمؤجلة والمتعثرة، من خلال مقاربة تشاركية، وعبر تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات، وباعتماد لغة الصراحة والوضوح، مما أثمر تفهم الشعب وانخراط الفاعلين وتقدم الإصلاحات :

1. اعتماد القوانين التنظيمية للدستور
2. إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
3. إصلاح صندوق المقاصة
4. بدء عملية إنقاذ نظام المعاشات المدنية
5. إنجاح عملية المساهمة الإبرائية
6. إصلاح العدالة
7. إنجاح الانتخابات الجماعية وإرساء الجهوية المتقدمة
8. تعزيز إشعاع النموذج المغربي

1. اعتماد القوانين التنظيمية للدستور

- **تسريع وتيرة الإنتاج التشريعي** عبر إحالة **400 مشروع قانون** على البرلمان.
- **المصادقة على 90% من القوانين التنظيمية**، وهي المتعلقة بالتعيينات في المناصب العليا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولجان تقصي الحقائق، والمحكمة الدستورية، وتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، وقانون المالية، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة، والجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات، وتقديم الملتمسات التشريعية، وتقديم العرائض للسلطات العمومية، والدفع بعدم الدستورية. في حين، توجد 3 قوانين المتبقية في المراحل الأخيرة، وهي المتعلقة بترسيم الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات وثقافة المغرب، والإضراب.

2. إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

❖ **إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب** والحيلولة دون توقف خدماته، حيث أبرمت الحكومة مع المكتب بتاريخ 26 ماي 2014 عقد-برنامج بقيمة 45 مليار درهم تتحمل الدولة ثلثاها، والذي يهدف إلى:

- تمكين المكتب من الاستمرار في تقديم خدماته بعدما تجاوزت ديونه 51 مليار درهم.
- أداء ديون 1400 مقاولة بغلاف مالي قدره 2,7 مليار درهم.
- عدم المس بالتسعيرة المطبقة بالنسبة ل4,1 مليون أسرة مغربية ذات الاستهلاك المنخفض، وتمكين الأسر المتعددة من عدادات خاصة بكل أسرة.
- استرجاع ثقة المستثمرين عبر توقيع عقد المحطتين الحراريتين بآسفي مع اليابان وكوريا الجنوبية وفرنسا بقيمة 23 مليار درهم.
- رفع نسبة الاستفادة من خدمات الكهرباء في العالم القروي من 98.5% في نهاية 2013 لكي تصل إلى 99.7% في نهاية 2017، باستفادة 109.500 أسرة في 3.850 قرية.
- رفع نسبة تعميم الماء الصالح للشرب في العالم القروي لينتقل من 94% سنة 2013 إلى 96.5% سنة 2017 وذلك باستفادة 330.000 مواطن.

3. إصلاح صندوق المقاصة

❖ إصلاح تدريجي لنظام المقاصة

- رفع الدعم تدريجيا عن المواد الأولية المعنية بنظام المقاصة بغرض تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة واستعادة التوازنات الاقتصادية.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان عدم انعكاس الإصلاح على القدرة الشرائية للمواطنين عبر إحداث صندوق لدعم النقل الطرقي الحضري بغلاف مالي 160 مليون درهم.
- مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر مواصلة الدعم الكلي لبعض المواد بميزانية ناهزت 170 مليار درهم بين 2012-2016.
- إعادة توجيه الدعم لفائدة الفئات المستحقة له وإقرار حكامة جديدة في مجال دعم الدقيق وغاز البوتان.

4. بدء عملية إنقاذ نظام المعاشات المدنية

- **إنقاذ الصندوق المغربي للتقاعد** والذي كان مهددا بالعجز عن أداء المعاشات لأكثر من 400 ألف من المتقاعدين وذوي الحقوق في أفق 2022 في غياب أي إصلاح.
- نتج الإصلاح بعد **مسار طويل من الحوار** مع النقابات.
- **اعتماد التدرج** كل سنة بزيادة ستة أشهر في سنوات العمل إلى غاية 63 سنة، **وعدم المس بالحقوق المكتسبة** وإقرار **مساهمة الدولة مناصفة** في تحمل كلفة الإصلاح
- مواكبة المشروع :
  - **بمراجعة التعويضات العائلية والزيادة فيها ب50%**
  - **بالرفع من الحد الأدنى للمعاش من 1000 إلى 1500 درهم، على 3 سنوات.**
- اعتماد مشروع يرمي إلى إحداث نظام للتقاعد لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، وعلى مشروع قانون بإحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة نفس الفئات، مما سيمكن تدريجيا فئات عريضة من المجتمع من الاستفادة من التغطية الصحية والتقاعد، وبالتالي الرفع من نسبة التغطية الاجتماعية.

5. إنجاح عملية المساهمة الإبرائية

❖ نجاح عملية **المساهمة الإبرائية** المتعلقة بالممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج من طرف المواطنين المغاربة لتمكينهم من تسوية وضعيتهم إزاء قانون الصرف والاستفادة من الإعفاء من أي متابعة ضريبية أو قضائية أو إدارية، وقد فاق نجاح هذه العملية كل التوقعات، ومكنت من:

- **تحقيق تصريحات استثنائية** بلغت **27,8 مليار درهم** نتجت عن ما يناهز 19 ألف تصريح.
- **استخلاص 2,3 مليار درهم** تم ضخها في صندوق التماسك الاجتماعي.
- **تعزيز احتياطي العملة الصعبة** في بلادنا، وكذا تحفيز المداخيل الموجهة لدعم الاستثمارات.
- **تعزيز الثقة** في المناخ الاقتصادي الوطني.

6. إصلاح العدالة

❖ اعتماد **ميثاق لإصلاح منظومة العدالة** كتتويج لحوار وطني عميق وشامل، ووضع خارطة طريق لإصلاح يخدم المواطن والمقاولة بهدف تمكين القضاء من إصدار أحكام عادلة في أجل معقول وقابلة للتنفيذ، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى:

- تعزيز الموارد البشرية.
- دعم الاستقلالية والنزاهة.
- رفع فعالية تنفيذ الأحكام.
- تحسين العلاقة مع المرتفقين.

6. إصلاح العدالة

1) تعزيز الموارد البشرية

- تعزيز الموارد البشرية ودعمها وإقرار آليات لتخليق عملها.
- **ارتفاع عدد قضاة المملكة** إلى 4.115 قاضيا سنة 2015، بمعدل 12,10 قاض لكل 100 ألف نسمة، وهو معدل يستجيب للمعايير المعتمدة من لدن اللجنة الأوروبية لنجاعة العدالة (ما بين 10 و15 لكل 100 ألف نسمة): فرنسا :10.7 ، تركيا 10.6 ، إيطاليا : 11 ، البرتغال : 18.4.
- **ارتفاع عدد الموظفين** إلى 14.880 موظفا، بنسبة الموظفين لعدد القضاة: أي ما يناهز 3,6 موظف لكل قاض، وهي نسبة تتماشى مع المعايير المعتمدة من لدن اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة ، وتفوق النسب المسجلة في الدول الأوروبية: فرنسا: 3 . المانيا: 2,7 . البرتغال: 3,4 . ايطاليا: 3,7 . تركيا: 2,8 النمسا: 3,1.
- **ارتفاع عدد المحامين** عبر تنظيم مباراة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة، عرفت نجاح 2419 مترشحا، مع الإشارة إلى أن عدد المحامين يبلغ حاليا 11.952 محام، مما سيرفع هذا العدد إلى ما يفوق 14 ألف محام بعد ترسيم المتمرنين ويوسع من تقديم خدمة الدفاع للمواطن.
- **ارتفاع ملحوظ في عدد الموثقين** حيث انتقل من 935 سنة 2011 إلى1717سنة 2015، بزيادة قدرها 83%.

6. إصلاح العدالة

2) دعم الاستقلالية والنزاهة

- مصادقة البرلمان على **القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة**، ليتجسد بذلك الاستقلال المؤسساتي التام للسلطة القضائية.
- **إقرار تتبع ثروات القضاة**، ويكون موضوع متابعة تأديبية كل قاض ثبتت زيادة ممتلكاته، خلال فترة ممارسة مهامه.
- **اعتماد إجراءات لنزاهة القضاء**، عبر الزيادة في أجور القضاة بتكلفة إجمالية ناهزت 233 مليون درهم.

الدرجة 3	الدرجة 2	الدرجة 1
بنسبة 52.24 %: أصبح أجر القاضي حديث التعيين يعادل 14.346 درهم وهو أجر يتربع على هرم أجور الوظيفة العمومية.	بنسبة 31,32%: أصبح أجر قاض من الدرجة الثانية يعادل 16.774 درهم	بنسبة 16,14%: أصبح أجر قاض من الدرجة الأولى يعادل 21.589 درهم

6. إصلاح العدالة

3) رفع فعالية تنفيذ الأحكام

- إحداث سجل لتصنيف **ورصد فعالية المحاكم** في معالجة القضايا المطروحة واختصار زمن التقاضي وتسوية المخلفات الكثيرة لعدد من المحاكم كمحكمة الناظور بعمليات استعجالية، حيث تم الانتقال من 22 محكمة في وضعية معقولة على مستوى البت في القضايا إلى 49 محكمة أي ما نسبته 71%، وتم تسوية وضعية كافة المحاكم الموجودة في وضعية صعبة كالناظور، وتقلص عدد المحاكم في وضعية متوسطة إلى 20 أي ما نسبته 29%.
- رفع فعالية التنفيذ ضد الأفراد، عبر **الاستجابة لحاجيات التبليغ والتنفيذ بتعيين 300 مفوض قضائي جديد**، والرفع من أجور التنفيذ الخاصة بالمفوضين القضائيين، وإحداث مؤسسة قاضي التنفيذ (مشروع المسطرة المدنية)، واعتماد موقع وزارة العدل والحريات في إجراءات الإشهار والتنفيذ الجبري.
- رفع فعالية التنفيذ ضد أشخاص القانون العام، **عبر إلزام الآمر بالصرف بأن يصدر أمرا بتنفيذ الحكم القضائي داخل أجل ثلاثة (03) أشهر** ابتداء من تاريخ التبليغ القضائي، والترخيص للمحاسبين العموميين في تنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بالحجز.

6. إصلاح العدالة

4) تحسين العلاقة مع المرتفقين

- **اعتماد الخدمات الإليكترونية** كخدمة السجل العدلي إتاحة إمكانية الاطلاع عن بعد على المعلومات المضمنة بالسجل التجاري، وإقرار خطة لتحديث معلوماتي إلكتروني شامل للقضاء عبر تضمين المعطيات القضائية إلكترونيا وتحيينها بشكل يتيح لكافة المعنيين متابعة مسار القضايا بشكل فوري، وإحداث برامج تطبيقية في الهواتف الذكية لتقديم هذه الخدمة لكافة المواطنين، والتبادل الإلكتروني للمعطيات بين المحاكم والموثقين، وغيرها من الإجراءات.
- **تحصين ودائع المتعاملين** مع الموثقين واستيفائها عبر إحداث حساب باسم الموثق بصندوق الإيداع والتدبير عبر صندوق الودائع.
- **إصلاح نظام المساعدة القضائية وتبسيط إجراءاته** بهدف تيسير الولوج للعدالة وضمان المساواة بين المتقاضين ورصد غلاف مالي بقيمة 60 مليون درهم.
- **إصلاح نظام الاعتقال الاحتياطي والحد منه** عبر تفادي التأخير وخاصة لأسباب مسطرية لا علاقة للمتهم بها، والصرامة اللازمة في تنفيذ أوامر وقرارات هيئات الحكم حول تجهيز الملفات، وتعليل قرارات الاعتقال الاحتياطي، وجعله تحت مراقبة الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك شخصيا كل فيما يخصه.

7. إنجاح الانتخابات الجماعية وإرساء الجهوية المتقدمة

1. نهج **مقاربة تشاركية في إعداد القوانين التنظيمية** المتعلقة بالانتخابات الجهوية والجماعات الترابية، وفقا للدستور، حيث تم نقل عدد من الاختصاصات المركزية إلى الجهات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية، وتعزيز الخدمات الإدارية للقرب، ومواجهة الفوارق بين المناطق، وتقوية البنيات التحتية وفك العزلة.

2. إقرار **الانتخاب المباشر لأعضاء مجالس الجهات** وجعل رؤساء الجهات آمرين بالصرف فيما يتعلق بالميزانيات.

3. تحققت في هذه **الانتخابات أعلى معايير النزاهة**، وذلك من خلال الإشراف الفعال للقضاء على سير العمليات الانتخابية، حيث بلغ عدد الشكايات المقدمة في إطار انتخابات أعضاء المجالس الجماعية 1145 شكاية، وانتخابات المجالس الجهوية 285 شكاية، وانتخابات مجلس المستشارين شكاية واحدة، وانتخاب مجالس العمالات 4 شكايات، بالإضافة إلى 111 شكاية سُجلت حول انتخاب أعضاء الغرف المهنية.

7. إنجاح الانتخابات الجماعية وإرساء الجهوية المتقدمة

4. تميزت هذه الانتخابات باعتماد **أزيد من 4000 ملاحظ** من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمراقبة نزاهة الانتخابات، منهم 76 ملاحظا دوليا، تمكنوا من ملاحظة أكثر من 22000 مكتب تصويت (56% من مجموع مكاتب التصويت). وقد أشار المجلس في تقريره حول الملاحظة الانتخابية، أن "الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس في جوهرها بسلامة ونزاهة الاقتراع".

5. **بلغت نسبة المشاركة 53,67%**، مع تسجيل إقبال كبير على التسجيل في اللوائح الانتخابية قدر بحوالي **3 ملايين مسجل جديد** في سنة 2015 لوحدها.

6. بلغ **عدد النساء المنتخبات** في المجالس الجهوية 255 منتخبة أي بنسبة **37,61%**، وبلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الجماعية 6673 منتخبة أي بنسبة **21,94%**.

7. إنجاح الانتخابات الجماعية وإرساء الجهوية المتقدمة

7. إحداث **صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات.**

8. رصد موارد إضافية بصفة تدريجية في أفق بلوغ **10 ملايير درهم** سنة **2021** (2% من حصيلة الضريبة على الشركات بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%، و2% من حصيلة الضريبة على الدخل بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%، و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين بدل 13%.

9. اعتماد **التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية** وتقديم تقرير سنوي للبرلمان حولها من أجل المتابعة بحسب الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

- تقدم بلادنا بـ5 درجات في **مؤشر التنافسية العالمية** بالصعود إلى المرتبة 72 على 174 دولة في تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشر التنافسية 2015-2016: يحتل المغرب المرتبة الأولى في شمال إفريقيا والمرتبة الخامسة على الصعيد الإفريقي.
- خروج المغرب من القائمة الرمادية للدول غير المحترمة للمعايير الدولية **لمكافحة غسل الأموال** وتبييضها من طرف مجموعة العمل المالي الدولي (GAFI).
- اختيار المغرب للاستفادة من برنامج ثان للتعاون من طرف المؤسسة الأمريكية «هيئة تحدي الألفية»، **بغلاف مالي قدره 450 مليون دولار**.
- تحسن رتبة المغرب في مؤشر **النجاعة اللوجستيكية**، حيث احتل سنة 2015، حسب تقرير البنك الدولي الرتبة 50 عالميا بعدما كان يحتل الرتبة 94 سنة 2007، وتقدم بذلك ب44 مرتبة في ظرف 5 سنوات.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

- انتخاب المغرب عضوا في **مجلس حقوق الإنسان** الأممي بتصويت 163 دولة.

- الحفاظ على **التصنيف السيادي** لبلادنا من طرف وكالات التنقيط (Fitch and ratings) و(Standard and Poor's) في درجة الاستثمار(Investment Grade) ورفع الآفاق المستقبلية لبلادنا من «سلبية» إلى «مستقرة» عند (Standard and Poor's).

- موافقة صندوق النقد الدولي (FMI) **على تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة للمرة الثانية**، وإشادته بالإصلاحات التي تباشرها بلادنا من أجل تمنيع اقتصادنا الوطني ومواصلة استعادة عافيته، واعتبارها مثالا يحتذى به في المنطقة، وتنويهه بقدرة الحكومة على استباق الظرفية الاقتصادية الصعبة.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

- تقدم المغرب ب 22 مرتبة بين سنتي 2012 و2016 في مؤشر ممارسة الأعمال Doing Business، بارتقائه إلى المرتبة 75 من أصل 189 دولة في الترتيب العالمي للبنك الدولي لسنة 2016، واحتلاله للمرتبة 6 على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- تصنيف بلادنا من طرف المنظمة الدولية لاستطلاعات الرأي GALLUP كبلد وحيد في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حاصل على مؤشر إيجابي (+20) للثقة الاقتصادية في سنة 2014.

- تقدم المغرب ب38 درجة بمؤشر جاهزية الحكومات الإلكترونية، ليحتل المرتبة 82 عالميا حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2014.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

1) الحرية الاقتصادية والتنافسية

- احتلال المغرب للمرتبة 43 من أصل 138 دولة في التصنيف العالمي2014 في "مؤشر تيسير التجارة" ((Enabling Trade Index، وهو المؤشر الذي يقيم جودة السياسات والبنيات التحتية والخدمات التي تيسر حرية حركة البضائع عبر الحدود.

- تصنيف المغرب ضمن بلدان المستقبل العشر الأوائل 2015/2016 بمنطقة الشرق الأوسط- إفريقيا (دراسة استقصائية لفاينشال تايمز) من أصل أزيد من 60 بلدا: عزى مرتبة المغرب هذه بالأساس إلى ربطه، وانفتاحه، وإمكاناته الاقتصادية وجاذبيته للاستثمارات المباشرة الأجنبية.

- تحسين المغرب لتصنيفه على مستوى الحرية الاقتصادية ب14 مرتبة مقارنة مع السنة الماضية، وفقا لتقرير مؤسسة إيريتاج برسم سنة 2015: ويحتل المغرب المرتبة 89 على المستوى العالمي والمرتبة 9 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

2) تطور البنيات التحتية

- تصنيف المغرب في مراتب مشرفة جدا في مجال جودة البنيات التحتية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية): احتل المغرب المرتبة الأولى في شمال إفريقيا، والمرتبة الثالثة في إفريقيا، والمرتبة السادسة في العالم العربي، والمترتبة 55 على الصعيد العالمي.
- احتلال المغرب للمرتبة الأولى على الصعيد الإفريقي فيما يخص جودة البنية التحتية للسكك الحديدية، ويحتل المغرب المرتبة 34 على الصعيد العالمي.
- احتلال المغرب للمرتبة 16 على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالربط البحري حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: احتل المغرب، في سنة 2014، المرتبة الأولى ضمن الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية. واحتل المغرب المرتبة الأولى عالميا فيما يخص إحداث خطوط ملاحية مباشرة خلال الفترة 2006-2014.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

2) تطور البنيات التحتية

- تحسين المغرب يترتيبه في مجال الأداء اللوجستي حسب مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي في سنة 2014: انتقل المغرب من المرتبة 113 في سنة 2007 إلى المرتبة 50 في سنة 2012. ويحتل المغرب المرتبة الثانية في القارة الإفريقية، والمرتبة الأولى في شمال إفريقيا والعالم العربي دون دول الخليج.
- كسب المغرب ل21 مرتبة فيما يخص تكنولوجيات المعلومات (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2015 حول التطورات التي حققتها البلدان على مستوى تكنولوجيات المعلومات، الذي نشر بشراكة مع المعهد الأوروبي لتدبير الأعمال): ارتقى المغرب من المرتبة 99 في سنة 2014 إلى المرتبة 78 من بين 143 بلدا في سنة 2015. ويحتل المغرب المرتبة الأولى في شمال إفريقيا.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

3) تميز القطاع المالي

- تحقيق المغرب، إلى جانب جنوب إفريقيا وجزيرة موريس ونيجيريا، لأعلى معدلات التنمية المالية في إفريقيا (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا برسم سنة 2015): يتوفر المغرب، إلى جانب زامبيا وجزيرة موريس، على أنظمة في مجال تجارة الخدمات المالية تعد من بين الأكثر انفتاحا على الصعيد العالمي.
- النمو المتصاعد للقطب المالي للدار البيضاء: يحتل حاليا المركز الأول في تصنيف الأسواق المالية في إفريقيا (المؤشر العالمي للمراكز المالية للندن، وحصل على "الجائزة الكبرى لبناة الاقتصاد الإفريقي" المسلمة من رئيس البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 30 أبريل 2015 في أبيدجان، وصنف في المركز الثالث من بين المراكز المالية الخمسة عشر التي يمكن أن تصبح أكثر أهمية (المؤشر العالمي للمراكز المالية في تقرير صادر عن "زي –يين«)، وتقدم ب12 مرتبة في تصنيف المراكز المالية الرئيسية في العالم GFCI، محتلا المرتبة 44 على الصعيد العالمي.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

3) تميز القطاع المالي

- إنشاء البنك الإفريقي للتنمية في غشت 2014 لمقر صندوق إفريقيا 50 Africa50في القطب المالي للدار البيضاء. ومن المقرر أن يقوم هذا الصندوق بدور رئيسي في التكامل المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة الافريقية.
- الانتشار الملحوظ للمؤسسات المالية المغربية في إفريقيا (حوالي 30 بلدا): تصنيف "التجاري وفابنك" والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك المركزي الشعبي، في سنة 2015، من قبل البوابة الالكترونية "أفريك إنسايدر"، ضمن المؤسسات المالية الأفضل أداء في السوق الإفريقية.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

4) تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية

- تصنيف المغرب باعتباره إحدى الوجهات الرئيسية للاستثمارات المباشرة الأجنبية في إفريقيا برسم سنة 2014 ("دراسة استقصائية لجاذبية إفريقيا 2015" الصادر عن مكتب الدراسات "إرنست آند يونغ"): استقطب المغرب ومصر معظم الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي استقبلتها منطقة شمال إفريقيا. وتمثل هذه الاستثمارات المباشرة الأجنبية نسبة 51٪ من تدفقات رساميل الاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو إفريقيا.
- تصنيف المغرب كثالث وجهة للاستثمارات المباشرة الأجنبية في إفريقيا (تقرير صادر عن البنك الإفريقي للتنمية في ماي 2016 حول «الآفاق الاقتصادية في إفريقيا»): جلب المغرب 4,2 مليار دولار برسم سنة 2015.
- تصنيف المغرب من أكبر المستفيدين من الاستثمارات المباشرة الأجنبية، خاصة في مجال الخدمات (تقرير صادر سنة 2015 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمارات في العالم): تمثل الخدمات نسبة 61٪ من رصيد تدفقات الاستثمارات التي جذبتها المملكة.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

5) التقدم المحقق في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان

- الإشادة الدولية بسن المغرب للسياسة الجديدة للهجرة لفائدة المهاجرين، خاصة المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، والذين استفادوا في غضون سنة 2014 من عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين.

- حصول المغرب على جائزة "ميديا تينور" لل"سمعة" في مجالات التواصل والصحافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 19 فبراير 2015.

- حصول المغرب على تقدير "مبادرة الإصلاح العربي"، وهي شبكة تضم مراكز للبحوث عربية وأوروبية وأمريكية.

- احتلال المغرب للمرتبة 55 من بين 102 بلدا في "مؤشر سيادة القانون 2015" الصادر عن المنظمة الدولية "مشروع العدالة العالمية" : يحتل المغرب المرتبة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

8. رفع إشعاع النموذج المغربي

6) تقوية علاقات الشراكة مع الفاعلين الدوليين

- الاتحاد الأوروبي: «المغرب يعد شريكا مهما على الصعيدين الإقليمي والدولي، لضمان الاستقرار والأمن والازدهار وعلاقات حسن الجوار والاندماج الإقليمي في المغرب العربي»، وتعزيز المغرب للوضع المتقدم الذي يحظى به لدى الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2008.

- الولايات المتحدة الأمريكية: اختيار المغرب من قبل هيئة تحدي الألفية للاستفادة من برنامج ثاني للتعاون بمبلغ 450 مليون دولار.

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: التوقيع على البرنامج القطري للمغرب في 15 يونيو 2015 بباريس (ثالث دولة على المستوى العالمي، بعد البيرو وكازاخستان، توقع على برنامج واسع للتعاون من هذا القبيل)، وانخراط المغرب في عدة آليات قانونية للمنظمة، ومشاركته في أجهزة مختلفة للمنظمة.

الخلاصة الكبرى

- وضعت الإصلاحات الحكومية بلادنا على طريق الالتحاق بركب الدول الصاعدة والتقدم لتعميق البناء الديموقراطي، بما:
  - عززته من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي.
  - ووضعت من آليات للعدالة الاجتماعية.
  - وأرست ديناميات لتحرير المبادرة الاقتصادية.
  - وحررت المالية العمومية من قيودها.
- وأتاحت انطلاق:
  - علاقة جديدة بين المواطن والإدارة، لا تقوم على الضغط والابتزاز بل على الحق والإنصاف والعدل.
  - علاقة جديدة بين المقاولة والإدارة تقوم على الشفافية والمنافسة والإنصاف والوفاء بالحقوق.
  - تعزيز الشفافية والمسائلة ومناهضة التحكم والفساد والريع.
  - تحرير حقيقي للاقتصاد وللفاعل الاقتصادي بما يقطع مع الريع وأنظمة الحماية التي تتيح استغلال النفوذ والاحتكار والتحلل من القوانين والولوج للامتيازات دون شفافية أو تكافؤ فرص، كما تقوم على الكفاءة والمبادرة.

تحديات وآفاق

- حصيلة مشرفة تشكل بداية لإصلاحات وتغييرات عميقة في حياة المواطن والمقاولة، وتساهم في وضع البلاد على طريق الالتحاق بركب الدول الصاعدة.

- تمكنت الحكومة من معالجة إرث ثقيل والاستجابة لانتظارات كبيرة رغم الإكراهات والعقبات التي واجهتها.

- رغم ذلك، لا زالت هناك تحديات قائمة تهم جودة التعليم، وفعالية الخدمات الصحية، وتوفير فرص الشغل الكريم، والسكن اللائق، والتنمية القروية، ومحاربة الفساد والريع، ومواصلة وتكريس إصلاح منظومة القضاء.

- وهو ما يقتضي مواصلة المسار لاستكمال الإصلاح وتحقيق الريادة المنشودة.